

الباب الاول

تعريف

1-

المادة

(ويعمل به بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
1998

يسمى هذا القانون(قانون الجمارك لسنة

2-

المادة

التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

يكون للكلمات والعبارات

الوزير: وزير المالية.

الدائرة: دائرة الجمارك.

المدير: مدير عام الدائرة.

الجمركية: الجدول المتضمن أنواع البضائع ووحدات الاستيفاء وفئات الرسوم الجمركية التي تخضع لها

التعريف ، التعريف

والقواعد والملاحظات الواردة فيه.

القطاع الذي يحدده الوزير في كل ميناء بحري او جوي او في اي مكان آخر يوجد فيه مركز لدائرة يرخص فيه

الحرم الجمركي:

باتمام كل الاجراءات الجمركية او بعضها.

الخط المطابق للحدود السياسية الفاصلة بين المملكة وبين الدول المتاخمة لها ولشواطئ البحار المحيطة

الخط الجمركي:

بالمملكة.

الجزء من الاراضي او البحار الخاضع لرقابة واجراءات جمركية محددة في هذا القانون وهو على نوعين: -

النطاق الجمركي:

أ- النطاق الجمركي البحري: ويشمل منطقة البحر الواقعة ما بين الشواطئ ونهاية حدود المياه الإقليمية.

البري: ويشمل الاراضي الواقعة ما بين الشواطئ او الحدود البرية من جهة وخط داخلي من جهة ثانية

ب- النطاق الجمركي

على ان يحدد بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية.

البضاعة: كل مادة طبيعية او منتج حيواني او زراعي او صناعي بما في ذلك الطاقة الكهربائية.

نوع البضاعة: التسمية الواردة في جدول التعريف الجمركية.

البضائع الممنوعة: كل بضاعة يمنع استيرادها او تصديرها بالاستناد الى أحكام هذا القانون او اي تشريع آخر.

المعينة: البضائع الممنوعة التي يعينها الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية لغرض الرقابة الجمركية.

البضائع الممنوعة

القيمة المعتمدة للبضائع وفقاً لاحكام هذا القانون ولجميع الأوضاع الجمركية الا اذا نص على غير ذلك.

القيمة الجمركية:

التي تتفق مع البضائع التي يجري تقييمها من جميع النواحي بما في ذلك الخصائص المادية والنوعية

البضائع المطابقة: البضائع

الانتاج، ولا تؤدي الاختلافات الطفيفة في المظهر الى استبعاد البضائع التي ينطبق عليها هذا التعريف من

والشهرة وبلد

ان تعتبر بضائع مطابقة.

التي تكون من انتاج بلد واحد ولها خصائص ومكونات مادية مشابهة للبضائع التي يجري تقييمها

البضائع المشابهة: البضائع

اداء الوظائف نفسها والقيام مقامها تجارياً على الرغم من انها ليست مشابهة في جميع النواحي، مع الاخذ بعين

وتمكنها من

الاعتبار النوعية والشهرة ووجود علامة تجارية في تحديد ما اذا كانت البضائع مشابهة.

- البيضائع التي يصدر قرار من مرجع مختص بحصر استيرادها أو تصديرها بجهة معينة أو لجهة معينة.
البيضائع المحصورة:
لرسوم باهظة: البيضائع التي تعين بقرار من المدير لغرض الرقابة الجمركية وذلك بقرار ينشر في الجريدة
البيضائع الخاضعة
الرسمية.
البيضائع التي يعلق استيرادها أو تصديرها على اجازة أو رخصة أو شهادة أو أي مستند آخر من قبل الجهات
البيضائع المفيدة:
المختصة.
الجمركي: التصريح الذي يقدم للدائرة والمتضمن تحديد العناصر المميزة للبضاعة المصرح عنها وكمياتها
البيان- البيان
وفق احكام هذا القانون وتعتبر الوثائق المطلوبة قانوناً والمرفقة به جزءاً لا يتجزأ من هذا التصريح.
بال تفصيل
ينظم البيان الجمركي او ينظم باسمه ويحق له تقديم البضاعة للجمارك ومتابعة و اتمام الاجراءات الجمركية.
المصرح: الشخص الذي
كل شخص يمتن وفقاً لاحكام هذا القانون اعداد البيانات الجمركية وتوقيعها وتقديمها للدائرة و اتمام الاجراءات
المخلص:
الخاصة بتخليص البضائع لحساب الغير.
او البناء المعد لخزن البضائع مؤقتاً بانتظار سحبها وفق احد الأوضاع الجمركية سواء كان يدار من قبل
المخزن: المكان
الدائرة مباشرة او من قبل احدى المؤسسات الرسمية العامة او غير الرسمية او الهيئات المستثمرة.
او المؤسسة او اي شخص طبيعي او اعتباري يتولى تخزين البضائع والعتالة والتستيف وضمان سلامة
الهيئة المستثمرة: الدائرة
الطروود لقاء البدلات المقررة وذلك تحت اشراف جمركي.
المكان أو البناء الذي تودع فيه البضائع تحت اشراف الدائرة في وضع معلق للرسوم وفق احكام هذا القانون.
المستودع:
الناقل: مالك وسيلة النقل او من يقوم مقامه.
الطرق التي يحددها الوزير لسير البضائع الواردة الى المملكة أو الصادرة منها أو المارة عبرها بقرار
الطرق المعنية:
ينشر في الجريدة الرسمية.
3-
المادة
هذا القانون على الأراضي الخاضعة لسيادة المملكة ومياها الإقليمية ، ويجوز ان تنشأ في هذه الأراضي مناطق
تسري احكام
حرة لا تسري عليها الاحكام الجمركية كلياً او جزئياً.
4-
المادة
تخضع كل بضاعة تجتاز الخط الجمركي في الادخال او في الاخراج لاحكام هذا القانون.
الباب الثاني
مجال عمل الدائرة
5-
المادة
في الحرم الجمركي وفي النطاق الجمركي، ولها ان تمارس صلاحياتها على امتداد أراضي المملكة ومياهاها
تمارس الدائرة عملها
الإقليمية وذلك ضمن الشروط المحددة في هذا القانون.
6-
المادة

تنشأ المراكز الجمركية ونقاط التفتيش وتلغى بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية.
-7-

المادة

تحدد اختصاصات المراكز الجمركية وساعات العمل فيها بقرار من المدير.
-8-

المادة

ما نصت عليه المواد الخاصة المتعلقة بمعاينة البضائع لا يجوز القيام بالاجراءات الجمركية الا في المراكز مع مراعاة

الجمركية المختصة وفق ما ورد في المادة السابقة.

الباب الثالث

عناصر تطبيق الرسوم الجمركية في الاستيراد والتصدير

الفصل الاول

مبادئ تطبيق التعرفة الجمركية

-9-

المادة

قانون او تشريع آخر تخضع البضائع التي تدخل المملكة للرسوم الجمركية المقررة في التعريفة الجمركية بالرغم مما ورد في اي

الاخرى المقررة، الا ما استثنى بموجب أحكام هذا القانون او بموجب أحكام قانون تشجيع الاستثمار او

وللرسوم وللضرائب

اي قانون امتياز او اتفاقية دولية.

-10-

المادة

الجمركية اما نسبية(نسبة مئوية من قيمة البضاعة) او نوعية (مبلغاً مقطوعاً عن كل وحدة من البضاعة) تكون رسوم التعريفة

ويجوز ان تكون رسوم التعريفة نسبية ونوعية معاً للأنوع الواحد من البضاعة.

-11-

المادة

التعريف الجمركية العادية على بضائع جميع الدول مع مراعاة ما نص عليه في المادة(12) من هذا القانون. تطبق

-12-

المادة

التعريف التفضيلية على البضائع التي منشؤها احدى الدول التي ترتبط مع المملكة باتفاقيات تمنح اوضاعاً أ- تطبق رسوم

تفضيلية في حدود تلك الاتفاقيات.

المستوردة من غير بلد المنشأ بعد وضعها في الاستهلاك في ذلك البلد لتعريف الجمركية المطبقة على بضائع

ب- تخضع البضاعة

بلد المنشأ او المصدر ايهما اعلى.

-13-

المادة

لجنة عليا للجمارك من ذوي الخبرة والاختصاص برئاسة الوزير تكون مهمتها تقديم المشورة في كل ما أ- يشكل مجلس الوزراء

من شأنه المساعدة على تحقيق غايات هذا القانون.

التعريف الجمركية) برئاسة الوزير وعضوية كل من وزير الصناعة والتجارة ووزير التمويل والمدير.

ب- يؤلف مجلس يسمى (مجلس

-14-

المادة

الجمركية وتفرض الرسوم الجمركية وتعديل وتلغى ويحدد تاريخ نفاذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تصدر جداول التعريفة

تنسيب مجلس التعريفة الجمركية وينشر القرار في الجريدة الرسمية.

15-

المادة

عن الجهات المختصة بمقتضى التشريعات ذات العلاقة النافذة المفعول تتولى الدائرة القيام بالمهام تنفيذاً لقرارات الصادرة

التالية:-

مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية المفروضة على بضائع محددة استوردت من دول معينة عند استحقاقها او

أ- تحصيل رسوم

رد هذه الرسوم.

اجراءات ضرورية، بما فيها أي قيود كمية لمواجهة ما تتخذه بعض الدول من ممارسة ضارة بالانتاج الوطني.

ب- تطبيق اي

16-

المادة

المصرح عنها للوضع في الاستهلاك المحلي او لاعادة التصدير والبضائع الخارجة من المناطق والاسواق تخضع البضائع المستوردة

في الاستهلاك المحلي لتعريفة الرسوم الجمركية النافذة في تاريخ تسجيل بياناتها لدى المراكز الجمركية.

الحررة لوضعها

لاعادة التصدير والتي ادبت عنها الرسوم قبل دخولها كاملة الى الحرم الجمركي فيخضع الجزء الذي لم

اما البضائع المعدة

يدخل بعد لتعريفة النافذة وقت دخولة.

17-

المادة

طلب خطي من صاحب البضاعة ان يتقدم بطلب الموافقة من المدير لأخضاع البضاعة المصرح عنها للوضع يجوز للمصرح بناء على

في الاستهلاك المحلي على ان يطبق عليها الرسم الأعلى من بنود التعريفة المختلفة الخاضعة لها.

18-

المادة

الرسوم حكما على البضائع المودعة في المستودع بسبب انتهاء مهلة الايداع وعدم تمديدها تطبيق نصوص

أ- عند وجوب تصفية

التعريفة النافذة يوم انتهاء مهلة الايداع.

من المستودع بصورة غير قانونية او الملحوظ نقصها لدى مراجعة حسابات المستودع لرسوم التعريفة

ب- تخضع البضائع المسحوبة

في تاريخ آخر اخراج منه او في تاريخ اكتشاف النقص او في تاريخ وقوعه اذا امكن تحديده ايها اعلى رسماً.

النافذة

19-

المادة

المعلقة رسومها وفق بيانات تعهد مكفولة والتي لم يجر تقديمها الى الدائرة لرسوم التعريفة النافذة في تخضع البضائع

تاريخ تسجيل هذه البيانات او في تاريخ انتهاء المهل الممنوحة لها ايها أعلى.

المعلقة رسومها والتي قدم بيانها الى الدائرة من قبل اصحاب العلاقة بقصد وضعها في الاستهلاك فتطبق عليها

اما البضائع

التعريفة النافذة بتاريخ تسجيل هذا البيان الخاص بوضعها في الاستهلاك.

20-

المادة

المهربة او التي هي في حكم المهربة الى رسوم التعريفة النافذة في تاريخ اكتشاف التهريب او تاريخ وقوعه تخضع البضائع

اذا امكن تحديده او تاريخ التسوية الصلحية ايها اعلى.

21-

المادة

النافذة يوم البيع على البضائع التي تبيعها الدائرة لوضع في الاستهلاك وفق الاحكام المنصوص عليها في تطبيق التعريف
هذا القانون.

22-

المادة

على البضائع الخاضعة لرسم نسبي وفق قيمتها التقديرية في الحالة التي تكون عليها ما لم تنص التعريف
تطبيق التعريف النافذة

الخاضعة لرسم نوعي فيستوفي عنها ذلك الرسم كاملاً بصرف النظر عن حالتها ما لم تتحقق الدائرة
على غير ذلك، اما البضائع
قوة قاهرة او حادث طارئ فيخفض مقدار الرسم النوعي بنسبة ما لحق البضاعة من تلف وتحدد نسبة التلف
من تلف اصابها نتيجة
تنسب اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة (80) من هذا القانون ولأصحاب العلاقة حق الاعتراض
بقرار من المدير بناء على
على هذا القرار لدى محكمة الجمارك خلال المدة المنصوص عليها في تلك المادة.

23-

المادة

(من هذا القانون على جميع الرسوم والضرائب الاخرى التي تستوفيها الدائرة ما لم يكن ثمة

22

16-

تطبيق أحكام المواد)

نص قانوني مخالف.

الفصل الثاني

العناصر المميزة للبضاعة

القسم الأول / منشأ البضاعة

المنشأ غير التفضيلي

24-

المادة

يحدد منشأ البضاعة المستوردة وفقاً للقواعد التالية:-

أ- تعتبر البضاعة من منشأ بلد ما اذا تم الحصول عليها فيه كلياً ويشمل ذلك ما يلي:-

1- المنتجات المعدنية المستخرجة من الاراضي او المياه الاقليمية او قعر البحر في ذلك البلد.

2- المنتجات النباتية التي يتم جنيها او حصادها في ذلك البلد.

3- الحيوانات الحية المولودة في ذلك البلد وتمت تربيتها فيه.

4- منتجات الحيوانات الحية في ذلك البلد.

5- منتجات الصيد البري او الصيد البحري في ذلك البلد او في مياهه الإقليمية.

البحري والمنتجات الاخرى التي يتم الحصول عليها من البحر خارج المياه الإقليمية لبلد ما بواسطة مراكب

6- منتجات الصيد

صيد مسجلة في البلد المعني وترفع علمه.

تنتج او يتم الحصول عليها على ظهر السفن الصناعية من المنتجات المشار اليها في البند (6) من هذه الفقرة

7- البضائع التي

شريطة ان تكون تلك السفن مسجلة في بلد منشأ البضاعة وترفع العلم الخاص به.

المأخوذة من قعر البحر او التربة التحتية له خارج المياه الإقليمية شريطة ان يكون لذلك البلد حقوق خاصة

8- المنتجات

لاستغلال قعر البحر او التربة التحتية المشار اليها.

الناجمة من عمليات التصنيع والمواد المستعملة، اذا جمعت في ذلك البلد وكانت صالحة فقط لاعادة استخدامها

9- منتجات المخلفات

مواد خام.

التي يتم انتاجها في ذلك البلد من البضائع المشار اليها في البنود من (1) الى (9) من هذه الفقرة او مشتقاتها
10- البضائع

في اي مرحلة من مراحل الانتاج.

البضاعة من منشأ بلد ما اذا انتجت فيه كلياً من مواد نتيجة عملية تحويل جوهري وفقاً لاحكام الفقرة (ج) من

ب- تعتبر

هذه المادة.

التي ساهم في انتاجها اكثر من بلد، من منشأ البلد الذي جرت فيه عليها آخر عملية تحويل جوهري، ويعتبر

ج- تعتبر البضاعة

التحويل جوهرياً في اي من الحالتين التاليتين:-

1- اذا تغير تصنيف التعريف الجمركية للبضاعة المكون من ست خانات عن تصنيف كل من مكوناتها.

2- اذا كانت القيمة المضافة تساوي على الاقل (40%) من قيمة البضاعة في ارض المصنع، ولهذه الغاية:

المضافة: قيمة البضاعة في ارض المصنع مطروحاً منها القيمة الجمركية لجميع مدخلات الانتاج الاجنبية

- يقصد بالقيمة

المستخدمة في انتاج البضاعة.

في ارض المصنع: الثمن المدفوع فعلاً او المستحق الدفع مقابل البضاعة تسليم ارض المصنع مطروحاً

- كما ويقصد بقيمة البضاعة

منه مقدار اي ضرائب او رسوم ترد او يمكن ان ترد عن البضاعة عند تصديرها.

مما ورد في البند (1) من الفقرة (ج) من هذه المادة، لا يعتبر تحويل جوهرياً على البضاعة التغير في

د- على الرغم

التصنيف الجمركي الناتج من عملية او اكثر من العمليات التالية سواء اجريت منفردة او مجتمعة:-

1- العمليات التي تجري لضمان حفظ البضاعة بشكل جيد لأغراض النقل او التخزين.

2- العمليات التي تجري لتسهيل شحن البضاعة او نقلها.

3- عمليات تغليف البضاعة او تجهيزها للبيع.

4- العمليات البسيطة التي تجري على البضاعة بما في ذلك:-

، التجفيف، التبريد، ازالة الاجزاء التالفة، المعالجة بالشحم او مزيل الصدأ، اضافة طبقة طلاء للحماية
التهوية، النشر

الصدأ، الغسيل، التنظيف، التنخيل او الفرز، التصنيف او التدريج، الفحص والمعايرة، نزع الغلافات

من عوامل الطبيعة، ازالة

تجزئة البضائع الدكمة، وضع العلامات والرقع او العلامات المميزة على غلافات البضائع، الحل بالماء

او اعادة التغليف،

او اي محلول مائي، التآيين، التملح، نزع الفشور، السحق، نزع بذور الفواكه، ذبح الحيوانات.

25-

المادة

مستورد او اي شخص ذو علاقة ولسبب مبرر بطلب خطي الى الدائرة لتحديد المنشأ غير التفضيلي لبضاعة

1- اذا تقدم مصدر او

أ-

تحديد المنشأ دون تأخير وخلال مدة لا تتجاوز مائة وخمسين يوماً من تاريخ تقديم الطلب شريطة ان يرفق
ما فعلى الدائرة

به جميع المعلومات المحددة بالتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية.

طلبات تحديد المنشأ في أي وقت سواء قبل البدء في الاتجار بالبضاعة موضوع الطلب او في وقت لاحق.

2- يجوز قبول

تحديد المنشأ غير التفضيلي المذكور في البند (1) من هذه الفقرة ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات طالم

3- يستمر قرار

ان الوقائع والظروف والشروط التي صدر القرار استناداً اليها بما في ذلك قواعد المنشأ بقيت متشابهة.

اجراء اداري تتخذه الدائرة فيما يتعلق بتحديد المنشأ غير التفضيلي للاعتراض لدى المدير خلال عشرة ايام
4- يخضع أي

التبليغ، ويكون قرار المدير قابلاً للطعن امام محكمة الجمارك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ.
من تاريخ

منتهياً حكماً اذا صدر عن الدائرة قرار لاحق مخالف له وفقاً لما ورد في البند (4) من هذه الفقرة على
5- يعتبر القرار

ان يتم ابلاغ الاطراف المعنية بذلك مسبقاً.

احكام البند (7) من هذه الفقرة تقوم الدائرة بنشر قرارات تحديد المنشأ غير التفضيلي في الجريدة الرسمية.
6- مع مراعاة

قواعد المنشأ غير التفضيلية يحظر على الدائرة افضاء اي معلومات تكون سرية بطبيعتها او التي تقدم على
7- لمقاصد تطبيق

افشاؤها الا باذن خطي من الشخص او الجهة التي قدمت تلك المعلومات باستثناء ما يكون مطلوباً الافصاح
اساس سري ويحظر عليها
عنه من قبل جهة قضائية.

بالتشريعات ذات العلاقة لا يجوز للدائرة ان تطبق بأثر رجعي اي قواعد منشأ جديدة او تغييرات احدثت على
ب- دون الاخلال
قواعد المنشأ غير التفضيلية.

26-

المادة

المستوردة لاثبات المنشأ وتحدد شروط اثبات المنشأ وحالات الاعفاء منه بقرار من الوزير بناء على تنسيب
أ- تخضع البضاعة
من المدير.

ب- للدائرة الحق بطلب بيانات اضافية لاثبات منشأ البضاعة في حالة الشك بصحة شهادة المنشأ المبرزة.
المنشأ التفضيلي

27-

المادة

التفضيلي وفقاً للاتفاقيات المعقودة بين المملكة والاطراف الاخرى والتي تنص على منح معاملة تفضيلية.
أ- تطبق قواعد المنشأ

ب- تطبق احكام المادة (25) من هذا القانون على قواعد المنشأ التفضيلي حسب مقتضى الحال.

من هذه المادة والمواد (24) و (25) و (26) من هذا القانون تعني عبارة (قواعد المنشأ) الاسس التي
ج- للغايات المقصودة

تحدد بلد منشأ البضاعة وفقاً لاحكام هذه المواد او الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.

القسم الثاني

القيمة الجمركية

28-

المادة

القيمة الجمركية للبضائع المستوردة الى المملكة هي قيمة الصفقة، اي الثمن المدفوع فعلاً او المستحق
أ- تكون

الدفع عند بيع تلك البضائع للتصدير الى المملكة مع مراعاة احكام الفقرة (و) من هذه المادة ووفق الشروط
التالية:-

- ان لا يكون هناك قيود على استخدام البضائع او التصرف بها غير القيود المنصوص عليها في هذا القانون او

1

آخر، أو القيود التي تحدد المناطق الجغرافية التي يمكن اعادة بيع البضائع فيها أو القيود التي ليس لها
أي قانون

تأثير كبير على قيمة البضائع.

ان لا يكون البيع او الثمن مرتبطا بشرط معين او خاضعا لاعتبار ما، لا يمكن تحديد قيمته بالنسبة للبضائع التي
-2

يجري تقييمها.

اي جزء من حصيلة اعادة بيع البضائع او التصرف بها او استخدامها في مرحلة لاحقة من جانب المشتري،
-3 ان لا يستحق البائع

غير مباشر ما لم يكن من الممكن اجراء التعديل المناسب على القيمة وفقا لأحكام الفقرة (و) من هذه المادة.
بشكل مباشر او

ان لا يكون البائع والمشتري مرتبطين فاذا كانا مرتبطين تكون قيمة الصفقة مقبولة للاغراض الجمركية وفقاً
-4

لاحكام الفقرتين (ج) و (د) من هذه المادة.

ب- لا يعتبر الاشخاص، سواء أكانوا طبيعيين او اعتباريين، مرتبطين الا اذا:

1- كانوا موظفين او مديرين احدهم لدى الآخر.

2- كان معترفا بهم قانونا كشركاء في العمل.

3- كانوا أصحاب عمل ومستخدمين.

اخر يملك او يحمل او يسيطر بشكل مباشر او غير مباشر ما لا يقل عن خمسة بالمائة من الحصص والاسهم
-4 اذا كان هناك شخص

التي تمنحه حق التصويت في القرارات التي تتخذ لدى كليهما.

5- كان احدهما يسيطر على الآخر بشكل مباشر او غير مباشر.

6- كان كلاهما خاضعاً بشكل مباشر او غير مباشر لسيطرة شخص ثالث.

7- كانوا معا يسيطرون بشكل مباشر او غير مباشر على شخص ثالث.

8- كانوا من افراد نفس العائلة حتى الدرجة الثالثة.

تحديد فيما اذا كانت قيمة الصفقة مقبولة لاغراض الفقرة (أ) من هذه المادة، لا يكون وجود ارتباط بين البائع
-1 عند

ج-

المنصوص عليه في الفقرة (ب) منها في حد ذاته اساساً لاعتبار قيمة الصفقة غير مقبولة، وفي هذه الحالة
والمشتري بالمعنى

الدائرة بحث الظروف المحيطة بالبيع وتعتبر قيمة الصفقة مقبولة بشرط الا يكون الارتباط قد اثر على الثمن.
يجب على

رأت الدائرة وبنا □ على المعلومات المتوافرة لديها ان هناك اساساً لاعتبار ان الارتباط قد اثر على الثمن،
-2 اما اذا

فعليها ان تبلغ المستورد بهذه الاسس ويعطى مهلة كافية للرد، ويكون التبليغ خطياً اذا طلب المستورد ذلك.
قيمة الصفقة ، في عملية بيع بين اشخاص مرتبطين، وتقيم البضائع وفقاً لأحكام الفقرة (أ) اذا اثبت المستورد ان

د- تقبل

قريبة جدا من احدى القيم الاختبارية (القياسية) التالية لبضائع استوردت في الوقت ذاته ما امكن وعلى النحو
هذه القيمة

التالي:

قيمة الصفقة لبضائع مطابقة او مشابهة بيعت لمشتريين غير مرتبطين بالبائعين من اجل تصديرها الى المملكة.
-1

2- القيمة الجمركية لبضائع مطابقة او مشابهة وفقاً لاحكام اي من الفقرتين (ج)، (د) من المادة (30).

- يراعى عند تطبيق الاختبارات المشار اليها في الفقرة (د) من هذه المادة الاختلافات التي تم اثباتها فيما يتعلق
1

هـ-

والكميات، والتكاليف المنصوص عليها في الفقرة (و) من هذه المادة، والتكاليف التي تحملها البائع
بالمستويات التجارية،

بيع لا يكون البائع والمشتري فيها مرتبطين والتي لا يتحملها البائع في عمليات بيع فيها البائع والمشتري
في عمليات

- مرتبطين.
- المشار إليها في هذه الفقرة بنا □ على مبادرة من المستورد ولاغراض المقارنة فقط ولا يجوز اقرارها
- 2- تستخدم الاختبارات
- قيماً بديلة.
- تحديد القيمة الجمركية وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، تضم التكاليف التالية بالقدر الذي لا تكون
- و- عند
- فيه هذه التكاليف مشمولة بالثمن المدفوع فعلاً او المستحق الدفع عن البضائع المستوردة:-
- 1- العمولات والسمسة باستثناء عمولات الشراء.
- 2- تكلفة العبوات التي تعتبر للاغراض الجمركية جزءاً من البضاعة.
- 3- تكلفة التعبئة من جهد او مواد.
- والخدمات التالية التي يقدمها المشتري، بشكل مباشر او غير مباشر، مجاناً او بتكلفة مخفضه للاستخدام
- 4- قيمة البضائع
- في انتاج البضائع المستوردة وبيعها للتصدير الى المملكة على ان توزع هذه القيمة بشكل ملائم:-
- المواد والمكونات والاجزاء وما يماثلها الداخلة في البضائع المستوردة.
- العدد والقواب المستخدمة في انتاج البضائع المستوردة.
- المواد التي استهلكت في انتاج البضائع المستوردة.
- والتطوير والاعمال الفنية والمخططات والرسومات المنفذة خارج المملكة واللازمة لانتاج البضاعة
- اعمال الهندسة والتصاميم
- المستوردة.
- والعوائد التي يدفعها المشتري مقابل استغلاله لحق من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالبضائع التي
- 5- بدل الترخيص
- بشكل مباشر او غير مباشر شرطاً لبيع البضائع التي يجري تقييمها حيثما لا تكون مشمولة بالثمن المدفوع
- يجري تقييمها، سواء
- فعلاً او المستحق الدفع.
- حصوله اي عملية اعادة بيع لاحقة او تصرف او استخدام لاحق للبضائع المستوردة تستحق للبايع بشكل مباشر
- 6- قيمة اي جزء من
- او غير مباشر.
- 7- اجور نقل البضائع المستوردة حتى مكان ادخالها الحدود.
- 8- تكاليف التحميل والتفريغ والمناولة والتأمين المتعلقة بنقل البضائع المستوردة حتى ادخالها الحدود.
- اية اضافة الى الثمن المدفوع فعلاً او المستحق عند تحديد قيمة الصفقة الا وفقاً لاحكام الفقرة (و) من هذه
- ز- لا تجوز
- اية اضافة ان تكون على اساس بيانات موضوعية وكمية والا اعتبر الوصول لقيمة الصفقة غير ممكن بموجب
- المادة ، ويشترط في
- هذه المادة.
- ان هناك اسباباً معقولة تؤدي الى الشك بصحة الوثائق المقدمة او المعلومات الواردة فيها رغم انطباق
- ح- اذا تبين للدائرة
- المادة، عليها ان تبلغ المستورد خطياً بتلك الاسباب - بناء على طلبه - وتمنحه مهلة كافية للرد، تحدها الدائرة
- أحكام هذه
- (على التوالي).
- فاذا لم يقدم الاثبات التي تقبل بها الدائرة خلال هذه المهلة عندها تطبق المواد (31،30،29)
- والمبالغ التالية في حساب القيمة الجمركية، بشرط ان تكون منفصلة عن الثمن المدفوع فعلاً او المستحق
- ط- لا تدخل التكاليف
- الدفع:-

الانشاء والبناء والتجميع والصيانة او المساعدة الفنية والتي تم التعاقد بالقيام بها بعد استيراد البضائع
1- تكاليف

مثل المنشآت الصناعية او الآلات او المعدات.

2- تكلفة النقل بعد الاستيراد.

3- الرسوم والضرائب المفروضة في المملكة.

4- العائدات والمدفوعات الاخرى من المشتري للبائع والتي ليس لها علاقة بالبضائع المستوردة.
29-

المادة

(فيجب تحديدها وفقا لفقرات من (أ) الى (د) من

28

اذا لم يكن من الممكن تحديد القيمة الجمركية وفق احكام المادة)

الترتيب المبين فيها عن طريق تطبيق الاساليب بالتتابع لحين الوصول للقيمة الجمركية وفق أول اسلوب

المادة (30) وحسب

ممكناً، ويجوز تطبيق احكام الفقرة (د) من الفقرة (ج) من المادة (30) اذا طلب المستورد ذلك.

30-

المادة

تعتبر القيمة الجمركية:-

مطابقة لبيعت للتصدير الى المملكة وصدرت في الوقت ذاته الذي صدرت فيه البضائع التي يجري تقييمها

أ- قيمة الصفقة لبضائع

المستوى التجاري نفسه وبكميات متقاربة، فاذا لم تتوافر مثل هذه القيمة، تستخدم قيمة الصفقة لبضائع مطابقة

او نحوه، وعلى

تجاري مختلف او بكميات مختلفة مع تعديلها لمراعاة الاختلافات في المستوى التجاري او الكميات شريطة

بيعت على مستوى

قد جرت على اساس ادلة تثبت دقة التعديل سواء ادى التعديل الى زيادة القيمة او نقصانها، مع مراعاة

ان تكون هذه التعديلات

المشار اليها في البندين (7) و (8) من الفقرة (و) من المادة (28) من هذا القانون بين البضائع المستوردة

الفرق في التكاليف

نتيجة الاختلاف في المسافات ووسائل النقل، واذا وجد عند تطبيق هذه الفقرة اكثر من قيمة صفقة لبضائع

والبضائع المطابقة

مطابقة، عندها تعتمد ادنى هذه القيم.

ب- قيمة الصفقة لبضائع مشابهة تسري عليها احكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

البضائع المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة المستوردة في المملكة بالحالة نفسها التي استوردت

1- اذا بيعت

ج-

الجمركية للبضائع المستوردة بمقتضى احكام هذه المادة الى سعر الوحدة الذي بيعت به البضائع المستوردة

فيها فتستند القيمة

او البضائع المشابهة المستوردة بأكثر كمية اجمالية وقت استيراد البضائع قيد التقييم او نحوه لاشخاص

او البضائع المطابقة

لا يرتبطون بالاشخاص الذين اشتروا منهم هذه البضائع، على ان تتم الاقتطاعات التالية:-

التي تدفع عادة او التي اتفق على دفعها، او الاضافات التي تضم عادة مقابل الربح والنفقات العامة في المملكة

- العمولات

لبضائع مستوردة من الفئة نفسها او النوع ذاته.

- تكاليف النقل والتأمين المعتادة وما يرتبط بها من تكاليف في المملكة.

- الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المستحقة في المملكة بسبب استيراد البضائع او بيعها.

تكن البضائع المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة المستوردة قد بيعت في وقت استيراد البضائع التي

2- اذا لم

او نحوه، فتستند القيمة الجمركية، مع مراعاة احكام البند (1) من هذه الفقرة، الى سعر الوحدة الذي تباع

يجري تقييمها

المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة المستوردة في المملكة بحالتها عند الاستيراد في اقرب وقت بعد به البضائع

استيراد البضائع التي يجري تقييمها على ان يتم ذلك قبل مرور تسعين يوماً على تاريخ الاستيراد.

البضائع المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة المستوردة قد بيعت في المملكة بحالتها عند الاستيراد 3- اذا لم تكن

بنا □ على طلب المستورد، الى سعر الوحدة الذي تباع به البضاعة المستوردة بعد اجراء تصنيع فتستند القيمة الجمركية،

كمية اجمالية لاشخاص في المملكة لا يرتبطون بالاشخاص الذين اشترى منهم البضائع، مع مراعاة القيمة اضافي عليها بأكبر

التي اضيفت نتيجة التصنيع الاضافي، ومراعاة الاقطاعات المنصوص عليها في البند (1) من هذه الفقرة.

القيمة الجمركية للبضائع المستوردة وفقاً لاحكام هذه الفقرة الى القيمة المحسوبة التي تتألف من مجموع 1- تستند

د-

ما يلي:-

- تكلفة او قيمة المواد والتصنيع او غيره من اعمال التجهيز التي دخلت في انتاج البضائع المستوردة.

والمصروفات العامة بما يعادل المقدار الذي ينعكس عادة على مبيعات البضائع من فئة او نوع البضائع التي - مقدار الربح

يجري تقييمها والتي يصنعها منتجون في البلد المصدر لتصديرها الى المملكة.

والتكاليف والمصروفات المبينة في البندين (7) و (8) من الفقرة (و) من المادة (28) من هذا القانون. - الاجور

من أي شخص مقيم خارج المملكة ان يقدم لفحص اي حساب او سجل آخر لاغراض تحديد القيمة المحسوبة او 2- لا يجوز الطلب

بالاطلاع عليه، غير انه يمكن للدائرة التحقق من المعلومات التي يقدمها منتج البضاعة لاغراض تحديد يطلب منه السماح

وفق احكام هذه المادة في بلد آخر وبموافقة المنتج، على ان تمنح مهلة كافية للجهة الحكومية المختصة القيمة الجمركية

في بلد المنتج وعدم اعتراضها على التحقق. 31-

المادة

تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة بمقتضى احكام المواد (28) و (29) و (30) من هذا القانون، تحدد أ- اذا تعذر

اسس مناسبة لا تتعارض مع احكام هذه المواد بنا □ على المعلومات المتوافرة لدى اي جهة في المملكة، الا هذه القيمة وفق

انه لا يجوز تحديد القيمة الجمركية بنا □ على ما يلي:-

1- سعر البيع في المملكة لبضائع منتجة محلياً.

2- القيمة الاعلى من قيم بديلة.

3- سعر البضاعة في السوق المحلي في بلد التصدير.

اخرى غير القيمة المحسوبة التي حددت لبضائع مطابقة او مشابهة وفقاً لاحكام الفقرة (د) من المادة (30) 4- تكلفة انتاج

من هذا القانون.

5- سعر البضاعة المباعة للتصدير الى بلد غير المملكة.

6- قيم عشوائية او جزافية.

7- حد ادنى للقيم الجمركية.

المستورد خطياً بناء على طلبه بالاسس التي اعتمدت في تحديد القيمة الجمركية بمقتضى احكام الفقرة (أ) من ب- يجب ابلاغ

هذه المادة.

يرفق كل بيان بقائمة (فاتورة) أصلية مصدقة من قبل غرفة تجارة المدينة التي صدرت منها البضاعة أو أي هيئة ج- يجب أن

بما يفيد إثبات صحة الأسعار والمنشأ كما يجب التصديق على هذه القوائم من قبل البعثات القنصلية الأردنية تقبل بها الدائرة

وفي حالة عدم وجود هذه البعثات فيكتفي بتصديق تلك الغرف التجارية أو الهيئات. ان يسمح باتمام اجراءات التخليص على البضاعة دون ابراز القوائم المصدقة والوثائق المطلوبة لقاء تأمين د- يجوز للمدير

4% من قيمة البضاعة عن كل وثيقة على ان يرد للدافع اذا تقدم بالقوائم 2% او كفالة بنكية لا تتجاوز قيمتها

نقدي لا يتجاوز

المصدقة والوثائق المطلوبة خلال (60) يوماً من تاريخ الدفع.

عن القائمة المصدقة او عن أحكامها كلياً او جزئياً بموجب تعليمات يصدرها الوزير بالتنسيق من المدير

هـ- يجوز التجاوز

لهذا الغرض وتحدد بها حالات التجاوز عن تلك القائمة تنشر في الجريدة الرسمية. القيمة المصرح عنها محررة بنقد اجنبي ينبغي تحويلها لى النقد المحلي على اساس سعر التعادل الذي يحدده و- عندما تكون

البنك المركزي بتاريخ تسجيل البيان.

في المطالبة بالمستندات والعقود والمراسلات او غيرها المتعلقة بالصفحة بما في ذلك الاعتمادات المستندية. ز- للدائرة الحق

- يدون باللغة العربية على الفواتير الصادرة بلغة اجنبية نوع البضاعة بما يتفق ومنطوق التعريف الجمركية.

ح

الآخري اللازمة لتطبيق احكام المواد (28) و (29) و (30) و (31) من هذا القانون بمقتضى تعليمات

ط- تحدد الاحكام والشروط

يصدرها المدير لهذه الغاية.

الجمركي يحظر على الدائرة افضاء اي معلومات تكون سرية بطبيعتها او التي تقدم على اساس سري ويحظر

ي- لمقاصد التقييم

الا باذن خطي من الشخص او الجهة التي قدمت هذه المعلومات باستثناء ما يكون مطلوباً الافصاح عنه من قبل

عليها افضاؤها

جهة قضائية.

32-

المادة

عنها في التصدير هي قيمة البضائع وقت تسجيل البيان الجمركي مضافاً اليها جميع النفقات حتى وصول

أ- ان القيمة المصرح

البضاعة الى الحدود. لا تشمل هذه القيمة: -

1- الرسوم والضرائب المفروضة على التصدير ان وجدت.

2- الضرائب الداخلية وغيرها مما يسترد عند التصدير.

الاحكام والشروط الآخري اللازمة لتطبيق احكام هذه المادة بمقتضى تعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية.

ب- تحدد

القسم الثالث

النوع

33-

المادة

النوع تصدر قرارات المماثلة والتبنييد للبضائع التي لا يوجد لها ذكر في جداول التعريف الجمركية بقرار

أ- لغايات تحديد

بناء على تنسيق المدير وفقاً للقواعد الواردة في ذلك الجدول وتنتشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

من الوزير

في الشروح التفسيرية لتعريف الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية تصدر الشروح الإضافية لتعريف

ب- مع مراعاة ما ورد

والشروط التطبيقية لها عن المدير بقرارات يحدد فيها بدء نفاذها وتنتشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية..

الباب الرابع

دخول وخروج البضائع

الفصل الاول

تقديم البضاعة الى السلطات الجمركية

34-

المادة

تدخل المملكة او تخرج منها بيان حمولة، ويتوجب تقديم البضاعة دون ابطاء الى السلطات الجمركية في

يقدم عن كل بضاعة

اقرب مركز جمركي وفقا لما تحدده الدائرة.

الفصل الثاني

المنع والتقييد

35-

المادة

مهما كانت حمولتها ان ترسو في غير الميناء المعد لاستقبالها الا في ظرف بحري طارئ او بسبب قوة طارئة،

يحظر على السفن

وعلى الربان في هذه الحالة ان يعلم بذلك اقرب مركز جمركي او امني دون ابطاء.

36-

المادة

تقل حمولتها عن مائتي طن بحري ان تنقل ضمن النطاق الجمركي البحري البضائع المحصورة او الممنوعة

يحظر على السفن التي

او الخاضعة لرسم باهظة او البضائع الممنوعة المعينة والمشار اليها في المادة الثانية من هذا القانون.

37-

المادة

(من هذا

36

على السفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن بحري والتي تنقل بضائع من الانواع المشار اليها في المادة)

يحظر

الى النطاق الجمركي البحري او تتجول او تبدل وجهة سيرها فيه الا في الظروف الناشئة عن طوارئ بحرية

القانون ان تدخل

او قوة قاهرة، وعلى الربان في هذه الحالة ان يعلم اقرب مركز جمركي او امني دون ابطاء.

38-

المادة

ان تغلق او تهبط في المطارات التي لا توجد فيها مراكز جمركية الا في حالات القوة القاهرة وعلى قائد

يحظر على الطائرات

في هذه الحالة ان يعلم اقرب مركز جمركي او امني وان يقدم للدائرة تقريراً بذلك دون ابطاء مؤيداً من الجهة

الطائرة

التي جرى اعلامها.

39-

المادة

البضائع الممنوعة المعينة وان صرح عنها بتسميتها الحقيقية ما لم يرخص مسبقاً بادخالها او باخراجها.

أ- تحجز

الممنوعة الاخرى التي يصرح عنها بتسميتها الحقيقية، وانما تعاد الى الخارج او للدخل حسب مقتضى

ب- لا تحجز البضائع

الحال.

بانجاز معاملة جمركية لاي بضاعة يعلق استيرادها او تصديرها على اجازة او رخصة او شهادة أو اي مستند آخر

ج- لا يسمح

قبل الحصول على ذلك المستند.

-40

المادة

البضاعة الاجنبية التي تحمل علامة او اسما او اشارة من شأنها ان توهم انها من منشأ محلي سواء أكانت على اعتبار ممنوعة
البضاعة ام على غلافاتها ام على عصابها وبطبق هذا المنع ايضا على الاوضاع المتعلقة للرسوم.

-41

المادة

المستوردة التي تشكل تعديا على اي حق من حقوق الملكية الفكرية الخاضعة للحماية بمقتضى التشريعات
يحظر ادخال البضائع
النافذة ذات العلاقة وفقا للأسس التالية:-
ان يقدم طلبا الى المحكمة المختصة مشفوعا بكفالة مصرفية او نقدية تقبلها لوقف اجراءات التخليص والافراج
1- لصاحب الحق
أ-

تلك البضائع، وذلك بعد ان يقدم للمحكمة ادلة كافية على التعدي، وتقديم وصف مفصل للبضائع المخالفة.
عن

المختصة قرارها بشأن الطلب المشار اليه في البند (1) من هذه الفقرة خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديمه،
2- تصدر المحكمة

بقرار المحكمة خلال مدة زمنية معقولة، ويجوز للمستدعي ضده ان يستأنف القرار لدى محكمة الاستئناف
ويتم ابلاغ مقدم الطلب

خلال ثمانية ايام من تاريخ تفهمه او تبليغه له ويكون قرارها قطعيا.

لم يتم مقدم الطلب بتبليغ الدائرة خلال ثمانية ايام من تاريخ تبليغه بقرار وقف اجراءات التخليص والافراج عن
ب- اذا

بأنه تم اقامة دعوى، يتم الافراج عن البضائع بعد التأكد من استيفائها لجميع المتطلبات القانونية للاستيراد.
البضائع،

تأمر مقدم الطلب بأن يدفع لمستورد البضاعة والمرسلة اليه ومالكها التعويض المناسب عن جميع الاضرار
ج- للمحكمة المختصة ان

وقف اجراءات التخليص والافراج عن البضاعة بنا □ على طلب غير محق، او في حال الافراج عنها وفقاً
التي لحقت بهم نتيجة

لنص الفقرة (ب) من هذه المادة.

من يفوضه وقف اجراءات التخليص والافراج عن البضائع اذا توافرت القناعة لديه بنا □ على دلائل ظاهرية
د- يجوز للمدير او

وذلك في الحالات التي يتعلق فيها الامر بحقوق المؤلف والعلامات التجارية وفقاً للاحكام التالية:-

وواضحة بحدوث التعدي

وصاحب حق الملكية الفكرية ان كان عنوانه معروفاً لدى الدائرة بقرار وقف اجراءات التخليص والافراج.

1- ابلاغ المستورد

يتم ابلاغ الدائرة خلال ثمانية ايام من تاريخ تبليغ صاحب الحق بقرار وقف اجراءات التخليص الصادر استناداً
2- اذا لم

والافراج عن البضائع بأنه تم اقامة دعوى، يتم الافراج عن البضائع بعد التأكد من استيفائها لجميع المتطلبات
الى هذه الفقرة

القانونية للاستيراد.

الطعن بالقرار الصادر بمقتضى احكام هذه الفقرة لدى المحكمة المختصة خلال ثمانية ايام من تاريخ تبليغه
3- للمستورد

بهذا القرار، ويتم تطبيق الاحكام الواردة في البند (2) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

تحت اشراف الدائرة معاينة البضائع التي تم وقف اجراءات التخليص والافراج عنها في الحرم الجمركي،
هـ- يحق لمقدم الطلب

وذلك لتمكينه من اثبات ادعاءاته.

تطبيق احكام هذه المادة الكميات القليلة من البضائع ذات الصفة غير التجارية والبضائع الشخصية والهدايا
و- يستثنى من

او في طرود صغيرة، كما تستثنى البضائع العابرة (الترانزيت) والبضائع التي يكون طرحتها في اسواق
الواردة بحوزة المسافرين
البلد المصدر قد تم من قبل صاحب الحق او بموافقة.

بالتعويض عن العطل او الضرر تجاه المستورد او مالك البضاعة التي تم وقف اجراءات التخليص
ز- لا تتحمل الدائرة اي مسؤولية
والافراج عنها وفق احكام هذه المادة.

ح- لغايات احكام هذه المادة تعني العبارات التالية ما يلي:-

الفكرية: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم للدوائر
1- حقوق الملكية

المتكاملة والاسرار التجارية والرسوم الصناعية والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية.

2- المحكمة المختصة: المحكمة النظامية المختصة وفقاً لتشريعات ذات العلاقة.

42-

المادة

لمدير ان يفرض قواعد خاصة للتغليف فيما يتعلق ببعض البضائع وذلك لغايات تسهيل اجراءات المعاينة.
الفصل الثالث

النقل بحرًا

43-

المادة

أ- يجب ان تسجل في بيان الحمولة كل بضاعة ترد بطريق البحر حتى ولو كانت مرسله الى المناطق الحرة.
ينظم بكامل الحمولة بيان واحد يوقعه ربان السفينة او وكيلها في ميناء التحميل، متمضمناً المعلومات التالية:

ب- يجب ان

-

1- اسم السفينة وجنسيته وحمولتها المسجلة.

و وزنها الاجمالي و وزن البضائع المنفرطة ان وجدت واذا كانت البضائع ممنوعة فيجب ان تذكر بتسميتها

2- انواع البضائع

الحقيقية.

3- عدد الطرود والقطع ووصف غلافاتها وعلاماتها وأرقامها.

4- اسم الشاحن واسم المرسل اليه.

5- المرافىء التي شحنت منها البضائع.

عند دخولها النطاق الجمركي ان يبرز لدى اول طلب من موظفي الدائرة بيان الحمولة الاصلي للتأشير

ج- على ربان السفينة

عليه وان يسلمهم نسخة منه.

د- وعلى ربان السفينة ان يقدم للمركز الجمركي عند دخول السفينه المرافىء:-

1- بيان الحمولة وعند الاقتضاء ترجمته الأولية.

2- بيان الحمولة الخاص بمؤن السفينة وامتعة البحارة والسلع العائدة لهم.

3- قائمة باسمااء الركاب.

4- قائمة البضائع التي ستفرغ في هذا المرافىء.

5- جميع الوثائق وبوالص الشحن التي يمكن ان تطلبها الدائرة في سبيل تطبيق الانظمة الجمركية.

والمستندات خلال ست وثلاثين ساعة من دخول السفينة المرافىء ولا تحتسب ضمن هذه المهلة العطل الرسمية.

هـ- تقدم البيانات

و- يحدد المدير شكل بيان الحمولة وعدد النسخ الواجب تقديمها منه.

44-

المادة

بيان الحمولة عاندا لسفينة لا تقوم برحلات منتظمة او ليس لها وكيل ملاحه في الموانىء الاردنية او كانت من
اذا كان

المراكب الشراعية، فيجب ان يكون مؤشراً عليه من السلطات الجمركية في مرفأ الشحن.

45-

المادة

تفريغ حمولة السفن وجميع وسائط النقل المائية الاخرى الا في حرم المرافىء التي يوجد فيها مراكز جمركية،
أ- لا يجوز

اي بضاعة او نقلها من سفينة الى اخرى الا بموافقة خطية من المركز الجمركي المختص وبحضور موظفيه.
ولا يجوز تفريغ

ب- يتم التفريغ والنقل من سفينة الى اخرى خلال الساعات وضمن الشروط المحددة من قبل الدائرة.

46-

المادة

او من يمثلها او وكيلها مسؤولا عن النقص في عدد القطع او الطرود او في محتوياتها او في مقدار البضائع
يكون ربان السفينة

والمكبسة الى حين استلام البضائع في المخازن او في المستودعات او من قبل اصحابها عندما يسمح لهم
المنفرطة والسائبة

(من هذا القانون.

71

بذلك مع مراعاة احكام المادة)

يصدر تعليمات يحدد فيها نسبة التسامح في البضائع المنفرطة والسائبة والمكبسة زيادة او نقصا وكذلك نسبة
وللمدير ان

الناجم عن عوامل طبيعية او نتيجة لضعف الغلاقات وانسياب محتوياتها وتنتشر هذه التعليمات بالجريدة
النقص الجزئي في البضائع

الرسمية.

-

47

المادة

القطع او الطرود المفرغة عما هو مدرج في بيان الحمولة (المنافيس) او اذا تحقق نقص في مقدار البضائع
اذا تحقق نقص في عدد

او السائبة والمكبسة يتجاوز نسبة التسامح بها وفق تعليمات المدير فعلى ربان السفينة او من يمثله تبرير هذا
المنفرطة

وتأيبده بمستندات ثابتة الدلالة تثبت انه تم خارج النطاق الجمركي البحري، واذا تعذر تقديم هذه المستندات في
النقص

اعطاء مهلة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ تنظيم محضر الاستلام لتقديمها بعد اخذ ضمان يكفل حقوق الدائرة
الحال يجوز

وللمدير ان يصدر تعليمات بكيفية تنظيم محاضر الاستلام والمهل التي تقدم بها تنشر بالجريدة الرسمية.
الفصل الرابع

النقل برأ

48-

المادة

المستوردة برا من الحدود الى اقرب مركز جمركي وعلى ناقلها ان يلزموا الطرق المعينة المؤدية مباشرة
ينبغي سوق البضائع

على ناقلي هذه البضائع ان يتجاوزوا بها المركز الجمركي دون ترخيص او ان يضعوها في منازل او امكنة
الى هذا المركز ويحظر

اخرى قبل سوقها الى هذا المركز.

49-

المادة

ومرافقها ان يقدموا لى وصولهم الى المركز الجمركي قائمة الشحن او الوثيقة التي تقوم مقام بيان
أ- على ناقلي البضائع

(من هذا

43

موقعة من قبل سائق واسطة النقل ومعتمد شركة النقل إن وجد، منظمة وفق الشروط المحددة في المادة)
الحمولة

القانون، ومضافا إليها قيمة البضاعة وللمدير ان يقرر عند الاقتضاء بعض الاستثناءات من هذه القاعدة.
ب- ترفق قائمة الشحن او الوثيقة بالمستندات المؤيدة لمضمونها وفق الشروط التي يحددها المدير.

الفصل الخامس

النقل جواً

-50

المادة

على الطائرات ان تسلك عند اجتيازها حدود المملكة الطرق الجوية المحددة لها.

-51

المادة

(43) من هذا القانون.

تدون البضائع المنقولة بالطائرات في بيان حمولة يوقعه قائد الطائرة وينظم وفق الشروط المبينة في المادة)
يجب ان

-52

المادة

(من هذا القانون الى موظفي الدائرة

43

على قائد الطائرة ان يقدم بيان الحمولة والقوائم المنصوص عليها في المادة)

وان يسلم هذه الوثائق الى مركز جمرك المطار، مع ترجمتها عند الاقتضاء وذلك فور وصول الطائرة.
عند الطلب،

-53

المادة

تفريغ البضائع او القاؤها من الطائرات أثناء الطيران، الا انه يجوز لقائد الطائرة ان يأمر بالقاء البضائع اذا
يحظر

كان ذلك لازماً لسلامة الطائرة على ان يعلم الدائرة بذلك فور هبوطه.

-54

المادة

(من هذا القانون على النقل برا والنقل جوا ويكون السائقون وقادة الطائرات وشركات النقل

47،46،45

تطبيق أحكام المواد)

مسؤولين عن النقص في حالة النقل البري او الجوي.

الفصل السادس

النقل ببريد المراسلات او بالطرود البريدية

-55

المادة

او تصديرها عن طريق بريد المراسلات او بالطرود البريدية وفقاً للاتفاقيات البريدية العربية والدولية
يتم استيراد البضائع

والنصوص القانونية الداخلية النافذة.

الفصل السابع

التصدير واعادة التصدير

-56

المادة

كل سفينة او قطار او سيارة او طائرة او اي وسيلة نقل اخرى محملة او فارغة مغادرة البلاد دون ان تقدم الى
يحظر على

(والوصول على ترخيص بالمغادرة ما لم يكن ثمة استثناء تمنحه

43

الدائرة بيان حمولة (مناقيست) مطابقتاً لأحكام المادة)

الدائرة.

-57-

المادة

المعدة للتصدير الى المركز الجمركي المختص والتصريح عنها بالتفصيل ويحظر على الناقلين باتجاه يجب التوجه بالبضائع

المراكز الجمركية دون الحصول على ترخيص بالمغادرة او ان يسلكوا طرقاً بقصد تجنب هذه المراكز الحدود البرية ان يتجاوزوا

على ان تراعى بشأن البضائع الخاضعة لضوابط النطاق الجمركي الأحكام التي تقرها الدائرة.

-58-

المادة

البضائع الاجنبية الداخلة الى المملكة الى الخارج او الى منطقة حرة وفق الشروط والاصول والاجراءات يجوز اعادة تصدير

والضمانات التي يحددها المدير.

-59-

المادة

بنقل البضائع من سفينة الى اخرى او سحب البضائع التي لم يجر ادخالها الى المخازن من الارصفة يجوز الترخيص في بعض الحالات

الى السفن ضمن الشروط التي يحددها المدير.

الفصل الثامن

أحكام مشتركة

-

60

المادة

ان تذكر في بيان الحمولة (المناقيست) او ما يقوم مقامه عدة ظروف مقفلة ومجموعة باي طريقة كانت على انها أ- لا يجوز

طرد واحد ويراعى بشأن المستوعبات والطلبليات والمقظورات التعليمات التي يصدرها المدير.

من يفوضه ان يسمح بتجزئة الارسالية الواحدة من البضائع وبالشكل الذي يراه عند وجود اسباب مبررة لذلك ب- للمدير او

على هذه التجزئة اي خسارة تلحق بالخرينة باي وجه من الوجوه وللمدير اصدار التعليمات اللازمة لذلك.

شريطة ان لا يترتب

الباب الخامس

مراحل التخليص الجمركي

الفصل الأول / البيانات الجمركية

-61-

المادة

ان يقدم للمركز الجمركي عند تخليص اي بضاعة ولو كانت معفاة من الرسوم والضرائب بيان جمركي ينظم:

1- يجب

أ- خطياً، أو

معالجة المعلومات او البيانات حيثما ينص على ذلك وفق تعليمات يصدرها المدير وبنطبق على هذا البيان ب- باستخدام اسلوب

ذات الأحكام المطبقة على البيان الخطي.

نماذج البيانات ووسائل تقديمها وعدد نسخها واثمانها والمعلومات التي يجب ان تتضمنها والوثائق الواجب 2- يحدد المدير

ارفاقها بها والمعلومات التي يجب ان تتضمنها تلك الوثائق.

-62-

المادة

يذكر في البيان الا البضائع العائدة لبيان الحمولة (المنافيسيت) الواحد باستثناء الحالات التي يحددها المدير.
لا يجوز ان

مبادئ

63-

المادة

في البيان عدة طرود مقلدة ومجموعة باي طريقة كانت على انها وحدة واحدة، أما فيما يتعلق بشأن المستويات
لا يجوز ان يذكر

والطلبات والمقطورات فتراعي التعليمات التي يصدرها المدير.

64-

المادة

البيان بناء على طلبه، بتعديل واحد او اكثر من تفاصيل البيان بعد ان يتم قبوله من قبل الجمارك، بحيث لا
يسمح لمقدم

اي اثر لجعل البيان ينطبق على بضاعة غير تلك التي يغطيها أصلاً، وفي جميع الاحوال لا يسمح بالتعديل
يكون لذلك التعديل

اذا قدم الطلب بعد ان قامت السلطات الجمركية باحدى الاجراءات التالية: -

أ- ابلاغ مقدم البيان بانها تنوي القيام بفحص البضاعة، أو

ب- قررت بأن الجزئيات او التفاصيل مدار البحث ليست صحيحة ، أو

ج- تحرير البضاعة او الافراج عنها.

65-

المادة

أ- تقبل البضائع الداخلة الى البلاد تحت اي وضع من الاوضاع الجمركية التالية: -

1- الوضع في الاستهلاك.

2- الترانزيت.

3- الايداع في المستودعات.

4- الايداع في المناطق الحرة.

5- الادخال المؤقت.

6- الادخال بقصد التصنيع.

ب- يجوز تحويل البضائع من وضع جمركي الى آخر بموافقة الدائرة ووفقاً للاجراءات التي يحددها المدير.

66-

المادة

البيانات التي سجلت ولم تؤد عنها الرسوم والضرائب المتوجبة او لم تستكمل مراحل انجازها لسبب يعود
أ- للدائرة ان تلغي

لمقدمها وذلك بعد مرور مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً تلي تاريخ تسجيل هذه البيانات.

ان توافق على الغاء البيانات بطلب من مقدمها طالما لم تدفع عنها الرسوم والضرائب المتوجبة، وفي حالة
ب- ويجوز للدائرة

وجود مخالفة فلا يسمح بالالغاء الا بعد تسوية هذه المخالفة.

الاحوال فان تعديل نسب الرسوم والضرائب او تغيير اسعار التعادل للعملات الأجنبية لا يحول دون اجابة طلب
وفي جميع

الالغاء.

ان تطلب معاينة البضاعة وان تجريها بحضور مقدم البيان او في غيابه بعد تبليغه اصولياً موعداً للمعاينة.

ج- يحق للدائرة

67-

المادة

او من يمثلهم الاطلاع على بضائعهم قبل تقديم البيان واخذ عينات منها عند الاقتضاء وذلك بعد الحصول
يجوز لاصحاب البضاعة

اذن من الدائرة وشرط ان يتم تحت اشرافها، على ان تخضع العينات المأخوذة للرسوم والضرائب المتوجبة.
على

68-

المادة

البضائع او من يمثلهم الاطلاع على البيانات الجمركية وتستننى من ذلك الجهات القضائية او الرسمية
لا يجوز لغير اصحاب
المختصة.

الفصل الثاني

معاينة البضائع

-69-

المادة

يقوم موظف الجمارك المختص بمعاينة البضائع كليا او جزئيا حسب التعليمات التي يصدرها المدير.
بعد تسجيل البيانات الجمركية

-70-

المادة

البضائع في الحرم الجمركي وخارج هذا الحرم استناداً الى طلب صاحب العلاقة وعلى نفقته وفقاً للقواعد

أ- تجري معاينة

التي يحددها المدير.

نقل البضائع الى مكان المعاينة وفتح الطرود واعادة تغليفها وكل الأعمال الاخرى التي تقتضيها المعاينة على

ب- يكون

نفقة مقدم البيان وعلى مسؤوليته.

ج- لا يجوز نقل البضائع التي وضعت في المخازن او في الاماكن المحددة للمعاينة دون موافقة من الدائرة.

د- ينبغي ان يكون العاملون في نقل البضائع وتقديمها للمعاينة مقبولين من الدائرة.

دخول المخازن والمستودعات والحظائر والسقائف والمساحات المعدة لتخزين البضائع او ايداعها، والأماكن

هـ- لا يجوز لاي شخص

المعدة للمعاينة دون موافقة من الدائرة.

-71-

المادة

بحضور مقدم البيان او من يمثله وعند ظهور نقص في محتويات الطرود تحدد المسؤولية بصدده على الشكل

لا تجري المعاينة الا

التالي:

قد ادخلت المخازن والمستودعات بحالة ظاهرية سليمة يتأكد معها حدوث النقص في بلد المصدر قبل الشحن

أ- اذا كانت الطرود

فيصرف النظر عن ملاحقة هذا النقص.

الداخله الى المخازن او المستودعات بحالة ظاهرية غير سليمة وجب على الهيئة المستثمرة لهذه المخازن

ب- اذا كانت الطرود

ان تقوم مع الدائرة والشركة الناقله باثبات هذه الحالة في محضر الاستلام والتحقق من وزنها ومحتوياتها

او المستودعات

الهيئة المستثمرة ان تتخذ التدابير اللازمة لسلامة حفظها، وتقع المسؤولية في هذه الحالة على الناقل ما

وعدها وعلى

يكن ثمة تحفظ على (المنافيسيت) مؤشرا من جمرك بلد المصدر فيصرف النظر في هذه الحالة عن الملاحقة

لم

بحالة ظاهرية سليمة ثم اصبحت موضع شبهة بعد دخولها المخازن والمستودعات فتقع المسؤولية على الهيئة

ج- اذا ادخلت الطرود

المستثمرة في حال التحقق من وجود نقص او تبديل.

-72-

المادة

ان تفتح الطرود لمعاينتها عند الاشتباه بوجود بضائع ممنوعة او مخالفة لما هو وارد في الوثائق الجمركية في

لدائرة

او من يمثله اذا امتنع عن حضور المعاينة في الوقت المحدد بعد تبليغه اصوِّلاً، وعند الضرورة فللدائرة

غياب صاحب العلاقة

تبلغ صاحب العلاقة او من يمثله، على ان تقوم بذلك لجنة تشكل لهذا الغرض وتحرر هذه اللجنة محضرًا ان تجري المعاينة قبل
بنتيجة المعاينة.

مبادئ

-73

المادة

تحليل البضائع لدى محلل معتمد منها للتحقق من نوع البضاعة او مواصفاتها او مطابقتها للتشريعات المعمول
للدائرة الحق في
بها.

-74

المادة

(من هذا

80

للدائرة ولصاحب العلاقة الاعتراض على نتيجة التحليل امام اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة)
يجوز
القانون.

-75

المادة

القانونية الاخرى النافذة تقتضي توفر شروط ومواصفات خاصة للبضائع واستلزم ذلك اجراء التحليل او
أ- اذا كانت النصوص

يتم ذلك وللمدير حق الافراج عنها لقاء الضمانات اللازمة التي تكفل عدم التصرف بها الا بعد ظهور نتيجة
المعاينة وجب ان
التحليل.

بالافراج عن البضائع قبل ظهور نتيجة التحليل، اذا كان الهدف من التحليل هو تطبيق التعريفات الجمركية
ب- يجوز التصريح

ودفع صاحب البضاعة الرسوم حسب المعدل الاعلى للتعريفات امانة لحين ظهور النتيجة.

اتلاف البضائع التي يثبت من التحليل او المعاينة انها مضررة او غير مطابقة للمواصفات المعتمدة وذلك على
ج- يحق للمدير

وبحضورهم او بحضور ممثليهم ولهم اذا شأوا ان يعيدوا تصديرها خلال مهلة يحددها المدير، وفي حالة تخلفهم
نفقة اصحابها

التصدير بعد اخطارهم خطيا حسب الأصول المعتمدة تتم عملية الاتلاف على نفقتهم ويحرر بذلك المحضر
عن الحضور او اعادة

اللازم.

مبادئ

-76

المادة

البضائع ذات التعريفات النسبية (القيمية) لرسوم البضائع الواردة ضمنها ولوزير ان يحدد بقرار منه يصدر
تخضع غلافات

الحالات التي تطبق فيها الرسوم والضرائب المتوجبة على الغلافات بشكل منفصل عن البضائع الواردة
بناء على تنسيب المدير

التعريفات الخاصة بها سواء بالنسبة للبضائع ذات التعريفات النسبية او النوعية او الخاضعة لرسوم مخفضة
فيها وحسب بنود

او المعفاة من الرسوم الجمركية.

-77

المادة

ان تتأكد من صحة محتويات البيان عن طريق فحص البضاعة او المستندات المقدمة فلها ان تقرر ايقاف
اذا لم يكن بوسع الدائرة

وان تطلب المستندات التي توفر عناصر الاثبات اللازمة على ان تتخذ جميع التدابير لتقصير مدة الايقاف.
المعينة

-78

المادة

الرسوم والضرائب وفقاً لمحتويات البيان غير انه اذا اظهرت نتيجة المعينة فرقا بينها وبين ما جاء في البيان
يجب استيفاء

والضرائب على اساس هذه النتيجة، مع عدم الاخلال بحق الدائرة في ملاحقة استيفاء الغرامات المتوجبة عند
فتستوفى الرسوم

الاقتضاء وفقاً لأحكام هذا القانون.

مبادئ

-79

المادة

(78

الجمركية ولأصحاب البضاعة او من يمثلهم عند الاقتضاء طلب اعادة المعينة وفقاً لأحكام المواد (69)-

يحق للسلطة

من هذا القانون.

الفصل الثالث

80

المادة

خاصة مؤلفة من ثلاثة أشخاص من كبار موظفي الدائرة للنظر في الخلافات حول قيمة البضاعة او منشئها
أ- يعين الوزير لجنة

او مواصفاتها او البند الذي تخضع له.

بين أصحاب العلاقة والدائرة يحال أمر هذا الخلاف الى اللجنة للنظر فيه، ولها ان تستعين بمن تراه من
ب- اذا وقع خلاف

الخبراء والفنيين.

ج- يصدر المدير قراره بناء على تنسيب اللجنة.

د- يكون قرار المدير قابلاً للطعن لدى محكمة الجمارك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه.

قبل حسم الخلاف المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً للشروط والأصول والضمانات التي
هـ- يجوز تسليم البضاعة

يحددها المدير ويحتفظ بعينات من البضائع موضوع الخلاف لدى الدائرة.

و- تستوفى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى غير المتنازع عليها للايراد.

والضرائب الاخرى موضوع الخلاف فتستوفى بالتأمين او بكفالة مصرفية لحين البت بموضوع الخلاف.
اما الرسوم الجمركية والرسوم

الفصل الرابع

أحكام خاصة بالمسافرين

-81

المادة

في المراكز الجمركية المختصة عما يصطحبه المسافرون او يعود اليهم وفق الأصول والقواعد التي

أ- يتم التصريح والمعينة

يحددها المدير.

ورد في هذا القانون تستوفى الرسوم الجمركية عن البضائع التي بحوزة المسافرين وفقاً للنسبة التي يحددها

ب- بالرغم مما

تنسيب المدير بتعليمات تصدر لهذه الغاية ويحدد فيها الشروط والاجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة
الوزير بناء على

وانواع البضائع التي تخضع لها.

الفصل الخامس

تأدية الرسوم والضرائب وسحب البضائع

-82

المادة

الرسوم والضرائب ولا يمكن سحبها الا بعد اتمام الاجراءات الجمركية بصدها وتأدية الرسوم والضرائب
أ- ان البضائع هي رهن
عنها وفقاً لأحكام هذا القانون.

المسؤولية والتضامن المنصوص عليه في هذا القانون يكون المستورد هو المكلف بدفع الرسوم الجمركية
ب- مع مراعاة مبدأ
والرسوم والضرائب الاخرى المقررة.

بسحب البضائع قبل تأدية الرسوم والضرائب والشروط والضمانات الواجب تقديمها لسحب البضائع
ج- تحدد الاحكام المتعلقة

الطوارئ، وكيفية احتساب الرسوم والضرائب عنها، والاحكام المتعلقة بالايصالات التي تستوفى بموجبها
عند اعلان حالة
الرسوم والضرائب وغير ذلك من الاحكام المتعلقة بهذا الفصل بتعليمات يصدرها الوزير.

-83

المادة

بضائعهم قبل تأدية الرسوم والضرائب عنها تحت ضمانات مصرفية او نقدية وذلك ضمن الشروط والقواعد
يجوز السماح للمكلفين بسحب
التي يحددها المدير.

-84

المادة

الجمركية بموافقة المدير وبعد الافراج عن البضاعة ان تدقق الوثائق والبيانات الجمركية والتجارية المتعلقة
أ- يجوز للسلطات

لتلك البضاعة، وكما يجوز اجراء معاينة وفحص البضاعة في منشآت صاحب العلاقة او اي شخص آخر
بعمليات الاستيراد والتصدير

مباشرة او غير مباشرة في العملية التجارية المذكورة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ الافراج عن
له علاقة
البضاعة.

على البضاعة نتيجة الفحص والتدقيق اللاحق ان الاحكام الجمركية المنصوص عليها في هذا القانون
ب- اذا تبين وبعد التخليص

او بنا □ على معلومات ناقصة او خاطئة للسلطة الجمركية اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتصحيح هذا
قد طبقت بشكل خاطيء

الخطأ في ضوء المعلومات المتوفرة لديها وفق الاصول المنصوص عليها في هذا القانون.

-85

المادة

التي يقرها مجلس الوزراء يجوز اتخاذ تدابير لسحب البضائع لقاء ضمانات وشروط خاصة تحدد بقرار
في الظروف الاستثنائية

وتخضع هذه البضائع لمعدلات الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب النافذة بتاريخ سحبها.
من الوزير

-86

المادة

المكلفين باستيفاء الرسوم والضرائب ان يعطوا بها ايصالاً ينظم باسم المستورد ويحرر الايصال بالشكل
على موظفي الدائرة

تصفيات رد الرسوم والضرائب المتوجب ردها باسم المستورد بعد ابراز الايصال المعطى له او صورة
الذي يحدده الوزير، وتنظم
عنه عند الاقتضاء.

-87

المادة

التفصيلية للبضائع المستوردة من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والبلديات وفق القواعد العامة
تنظم البيانات

هذه البضائع بعد انتهاء المعاينة وقبل دفع الرسوم والضرائب المتوجبة وذلك ضمن الشروط التي يحددها
ويمكن الترخيص بسحب
الوزير بناء على تنسيب من المدير.

الباب السادس
الأوضاع المتعلقة للرسوم
الفصل الأول
أحكام عامة

88-

المادة

ونقلها من مكان الى آخر في المملكة او غيرها مع تعليق تأدية الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب
يجوز ادخال البضائع

والرسوم عنها.

الأوضاع تقديم ضمانات لتأمين الرسوم والضرائب نقدا أو بكفالات مصرفية او تعهدات مكفولة وفق التعليمات
ويشترط في هذه
التي يصدرها المدير.

89-

المادة

والأصناف المقبولة تحت اي وضع من الأوضاع المتعلقة للرسوم او تخصيصها او التصرف بها في غير
لا يجوز استعمال المواد

الأغراض والغايات التي استوردت من أجلها وصرح عنها في البيانات المقدمة.
90-

المادة

والتعهدات المكفولة وترد الرسوم والضرائب المؤمنة استنادا الى شهادات الابرء وفق الشروط التي
تبرأ الكفالات المصرفية

يحددها المدير.

الفصل الثاني

البضائع العابرة (الترانزيت)

أحكام عامة

91-

المادة

ذات المنشأ الأجنبي وفق وضع العبور وذلك بدخولها الحدود لتخرج من حدود غيرها، وينتهي هذا الوضع
أ- يجوز نقل البضائع

المظهرة من أول مركز جمركي في البلد المجاور أو ابراز شهادة الوصول من بلد المقصد، أو باي طريقة
بابراز نسخ البيانات

اخرى تقبل بها الدائرة.

المهل اللازمة للنقل وفق وضع العبور والوثائق اللازمة لابرء وتسديد البيانات بتعليمات تصدرها الدائرة.
ب- تحدد

92-

المادة

لا يسمح باجراء عمليات العبور الا في المراكز الجمركية المرخصة لذلك.
93-

المادة

البضائع المارة وفق وضع العبور لتقييد أو المنع الا اذا نصت القوانين والأنظمة النافذة على خلاف ذلك.
لا تخضع

94-

المادة

البضائع المارة بطريق الترانزيت الا في المناطق الحرة، الا انه يجوز للمدير ولاسباب مبررة ضمن الشروط
أ- لا يسمح بتخزين

التي يقرها ان يسمح بايداع البضائع المارة بطريق الترانزيت في مستودع عام مدة تسعين يوماً فاذا لم تسحب
والضمانات

بعد انقضاء المدة المسموح بها ولم يوافق المدير على تمديدتها فله ان يتخذ الاجراءات اللازمة لبيعها بالمزاد
البضاعة

يقيد المبلغ الزائد بعد حسم مقدار الرسوم والنفقات المستحقة والغرامات المتوجبة قانوناً - على ان لا تتجاوز
العلني وان

قيمة البضاعة - في حساب الأمانات ولا ترد هذه الزيادة اذا لم يطالب بها خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع.
10% من

الغرامة
البضائع المارة بالترانزيت للاستهلاك المحلي بقرار من المدير بعد الرجوع الى الجهة ذات الاختصاص.

ب- يسمح بوضع

العبور (الترانزيت) العادي

95-

المادة

يتم نقل البضائع وفق العبور العادي على الطرق المعينة وبمختلف وسائط النقل على مسؤولية موقع التعاقد.
96-

المادة

المشار اليها في المادة السابقة الأحكام الخاصة بالبيان التفصيلي والمعينة المنصوص عليها في هذا
تسري على البضائع

القانون.

97-

المادة

وفق وضع العبور العادي لكافة الشروط التي يحددها المدير بصدد ترخيص الطرود والمستوعبات وبصدد
تخضع البضائع المنقولة

وسائط النقل وتقديم النقل وتقديم الضمانات والالتزامات الاخرى.

العبور (الترانزيت الخاص)

98-

المادة

العبور الخاص بواسطة هيئات السكك الحديدية وشركات النقل بالسيارات او الطائرات المرخص بها أو باي
أ- يجري النقل وفق

وسيلة اخرى بقرار من المدير وذلك على مسؤولية هذه الهيئات والمؤسسات.

لهيئات والمؤسسات المنصوص عليها بالفقرة (أ) من هذه المادة على ان تشمل تلك التراخيص الضمانات

ب- يصدر المدير تراخيص

وجميع الشروط الاخرى وللمدير ان يوقف الترخيص لفترة محددة او يلغيه عند الاخلال بالشروط والتعليمات
الواجب تقديمها

من قبله او في حالة اساءة استعمال وضع العبور الخاص بارتكاب اعمال التهريب بوسائط النقل المرخص بها.
المحددة

99-

المادة

الطرق والمسالك التي يمكن إجراء النقل عليها وفق وضع العبور الخاص وشروط هذا النقل مع مراعاة
تحدد بقرار من المدير

الاتفاقيات المعقودة مع الدول الاخرى.

100-

المادة

المتعلقة بالبيان التفصيلي والمعينة التفصيلية على البضائع المرسلة وفق العبور الخاص ويكتفي
لا تسري أحكام الاجراءات

بالنسبة اليها ببيان موجز ومعاينة اجمالية ما لم ترى الدائرة ضرورة اجراء معاينة تفصيلية.

101

المادة

الخاص المنصوص عليها في هذا القانون لتنفيذ الاتفاقيات التي تتضمن أحكاماً للعبور ما لم ينص على تطبيق أحكام العبور

خلاف ذلك في هذه الاتفاقيات.

العبور (الترانزيت) بمستندات دولية

102-

المادة

وضع العبور بمستندات دولية من قبل الشركات والمؤسسات التي يعتمدها المدير بعد تقديم الضمانات التي يجوز النقل وفق

ويتم هذا النقل وفق دفاتر او مستندات دولية موحدة، وعلى سيارات ذات مواصفات وشروط ملائمة يقبلها المدير. يطلبها،

نقل البضاعة من مركز جمركي الى مركز جمركي آخر

103-

المادة

يجوز نقل البضائع من مركز جمركي الى مركز جمركي آخر.

ويطبق على هذا الوضع ذات الأحكام المطبقة على وضع العبور (الترانزيت).

الفصل الثالث

المستودعات

أ- أحكام عامة

104-

المادة

في المستودعات دون دفع الرسوم والضرائب وفقاً للأحكام الواردة في هذا الفصل وتكون هذه المستودعات يجوز ايداع البضائع

على نوعين: -

- عام.

- خاص.

105-

المادة

الأمكنة المخصصة للمستودعات العامة بقتلين مختلفين، يبقى مفتاح احدهما في حوزة الجمارك والآخر بحوزة

تقبل جميع منافذ

صاحب العلاقة.

106-

المادة

البضائع في جميع انواع المستودعات الا بعد تقديم بيان ايداع ينظم وفق احكام هذا القانون وتجري المعاينة وفق لا تقبل

أحكامه.

تمسك من أجل مراقبة حركة البضائع في المستودعات سجلات خاصة تدون فيها جميع العمليات المتعلقة بها، وعلى الدائرة ان

وتكون مرجعاً لمطابقة موجودات المستودعات على قيودها.

107-

المادة

المستودعات العامة والخاصة لمدة لا تزيد على سنة ويجوز تمديدتها لسنة اخرى عند الاقتضاء بموافقة المدير.

تبقى البضائع في

ب- المستودع العام

-108

المادة

من المدير تعليمات تنشر في الجريدة الرسمية تحدد شروط العمل في المستودعات العامة واجور التخزين
أ- يصدر الوزير بتنسيب
فيها وكذلك البدلات التي عليها ان تؤديها للدائرة، والضمانات التي عليها تقديمها وغير ذلك من الأحكام
والنفقات الاخرى
والمواصفات المتعلقة بها.
المدير ان يرخص مؤسسة عامة او شركة لأنشاء مستودع عام ويحدد بقراره مكان المستودع والجهة المشرفة
ب- للوزير بتنسيب من
على ادارته.

-109

المادة

العام بتخزين البضائع الممنوعة المعينة والمتفجرات والمواد الشبيهة بها والمواد المشعة والمواد
لا يسمح في المستودع
والبضائع التي تظهر فيها علامات الفساد، وتلك التي يعرض وجودها في المستودع الى اخطار او قد تضر
القابلة لالتهاب
الاخرى والبضائع التي يتطلب حفظها انشاءات خاصة، والبضائع المنفرطة ما لم يكن المستودع معداً لذلك.
بجودة المنتجات

-110

المادة

في الرقابة على المستودعات العامة التي تديرها الهيئات الاخرى، وتكون الهيئة المستثمرة مسؤولة وحدها
للدائرة الحق
مسؤولية كاملة عن البضائع المودعة فيها وفقاً لأحكام القوانين النافذة.

-111

المادة

للمستودع العام أمام الدائرة محل اصحاب البضائع المودعة لديها في جميع التزاماتهم عن ايداع هذه
تحل الهيئة المستثمرة
البضائع.

-112

المادة

عند انتهاء مهلة الإيداع ان تباع البضائع المودعة في المستودع العام اذا لم يقم اصحابها بإعادة تصديرها
أ- يحق للدائرة
أو وضعها للاستهلاك.
البيع بعد شهر من تاريخ اذار الهيئة المستثمرة وصاحب البضاعة او من يمثله ويودع حاصل البيع بعد اقتطاع
ب- يتم هذا
والضرائب والنفقات امانة لدى الدائرة لتسليمه الى اصحاب العلاقة، ويسقط الحق في المطالبة به بعد ثلاث
مختلف الرسوم

سنوات من تاريخ البيع بحيث يصبح ايراداً للخزينة.

العلني من قبل لجنة مؤلفة من اثنين من موظفي المركز الجمركي المختص يرأس احدهما اللجنة وممثل
ج- يكون البيع بالمزاد

البلدي والغرفة التجارية او الصناعية تبعاً للحال على ان تتم اجراءات البيع بحضور اغلبية اعضاء اللجنة.
عن كل من المجلس

-113

المادة

العام بنزع غلافات البضاعة ونقلها من وعاء الى آخر وجمع الطرود أو تجزئتها وإجراء جميع الأعمال التي
يسمح في المستودع

المنتجات او تحسين مظهرها او تسهيل تصريفها وذلك بموافقة المدير وتحت رقابة الدائرة والجهة الرسمية يراد منها صيانة المختصة.

-114

المادة

الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب عن كامل الكميات من البضائع التي سبق إيداعها، وتكون الهيئة أ- تستوفى الرسوم

عن هذه الرسوم والضرائب في حالة زيادة او نقص او ضياع او تبديل في البضائع فضلاً عن الغرامات المستثمرة للمستودع مسؤولة

التي تفرضها الدائرة وفقاً لأحكام هذا القانون.

الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى اذا كان النقص او الضياع في البضائع ناتجين عن قوة القاهرة او ب- لا تستحق الرسوم

حادث جبري او نتيجة لأسباب طبيعية.

الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والغرامات عن الكميات الزائدة او الناقصة او الضائعة او المبدلة ج- تبقى الرسوم

متوجبة على الهيئة المستثمرة حتى عند وجود مسبب تثبت مسؤوليته.

-115

المادة

من مستودع عام الى مستودع عام آخر او اي مركز جمركي بموجب بيانات ذات تعهدات مكفولة ويطبق على هذا يجوز نقل البضائع

المطبقة على وضع العبور (الترانزيت) وعلى موقعي هذه التعهدات ان يبرزوا خلال المهل التي يحددها الوضع ذات الأحكام

تفيد إدخال هذه البضائع الى المستودع العام او الى المركز الجمركي لتخزينها او وضعها في الاستهلاك او المدير شهادة

وفق وضع جمركي آخر.

ج- المستودع الخاص

-116

المادة

يجوز الترخيص بإنشاء مستودعات خاصة اذا استدعت الضرورة ذلك.

-117

المادة

المستودع الخاص بقرار من الوزير استناداً الى تنسيب من المدير يحدد فيه مكان هذا المستودع والبدلات يصدر الترخيص بإنشاء

الواجب اداؤها سنوياً والضمانات الواجب تقديمها قبل البدء بالعمل والأحكام الاخرى المتعلقة به.

-118

المادة

في المستودع الخاص لدى كل طلب من الدائرة وتحسب الرسوم والضرائب على كامل كميات البضائع يجب تقديم البضائع المودعة

عن اي نقص يحدث الا ما كان ناشئاً عن قوة القاهرة أو عن اسباب طبيعية كالتبخر والجفاف او نحو ذلك المودعة دون التجاوز

فضلاً عن الغرامات التي تفرضها الدائرة.

-119

المادة

تطبق أحكام المواد (110 و112 و115) من هذا القانون على المستودعات الخاصة.

-120

المادة

لا يسمح في المستودع الخاص بإيداع البضائع التالفة أو الممنوعة.

121-

المادة

يقتصر العمل في المستودع الخاص على خزن البضاعة.

الفصل الرابع

المناطق والأسواق الحرة

122-

المادة

(من هذا القانون يمكن إدخال جميع البضائع الأجنبية من أي نوع كانت وأياً كان منشؤها إلى

123

أ- مع مراعاة المادة)

منها إلى غير المنطقة الجمركية دون أن تخضع لقيود الاستيراد أو المنع أو خضوعها للرسوم والضرائب

المناطق الحرة وأخرها

باستثناء ما يفرض عليها لمصلحة الجهة القائمة على إدارة واستثمار تلك المناطق.

الوطنية أو التي اكتسبت هذه الصفة بوضعها في الاستهلاك المحلي إلى المنطقة الحرة، على أن تخضع

ب- يجوز إدخال البضائع

والمنع والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الخاصة بالتصدير وذلك بالإضافة إلى ما يفرض لمصلحة

عندئذ لقيود التصدير

الجهة القائمة على إدارة واستثمار المنطقة الحرة.

123-

المادة

نقل أو إدخال البضائع المستوردة لوضع في الاستهلاك المحلي إلى المناطق الحرة إلا بموافقة المدير أو من

أ- لا يجوز

يفوضه وضمن الشروط والتحفظات التي يقررها.

ب- يحظر دخول البضائع التالفة إلى المنطقة الحرة:

1- البضائع الممنوعة لمخالفتها النظام العام وتحدد من قبل السلطات ذات الاختصاص.

النتنة أو القابلة للتلتهاب عدا المحروقات اللازمة لأعمال الاستثمار والتي تسمح بها الهيئة المستثمرة ضمن

2- البضائع

الشروط التي تحددها.

3- الأسلحة الحربية والذخائر والمتفجرات أيّاً كان نوعها.

المخالفة لقوانين المتعلقة بحماية الملكية التجارية والصناعية والأدبية والفنية والصادر بها قرار بذلك

4- البضائع

من الجهات المختصة.

5- المخدرات والمؤثرات العقلية على اختلاف أنواعها ومشتقاتها.

6- البضائع التي منشؤها بلد تقرر مقاطعته اقتصادياً.

124-

المادة

مشتركة من الدائرة ومؤسسة المناطق الحرة لإجراء عمليات التدقيق على البضائع للتأكد من عدم وجود

للوزير أن يشكل لجاناً

بضائع مهربة أو ممنوع إدخالها إلى المنطقة الحرة وبحضور أصحاب العلاقة.

125-

المادة

الحرة أن تقدم إلى الدائرة قائمة بجميع ما يدخل إلى المنطقة وما يخرج منها، وذلك خلال ست وثلاثين

على إدارة المنطقة

ساعة من عملية الإدخال أو الإخراج.

-126

المادة

البضائع من البحر الى المنطقة الحرة او إدخالها اليها برّاً الا بترخيص من ادارة المنطقة وفقاً للقوانين
لا يجوز انزال

بها وطبقاً لتعليمات التي يحددها المدير، كما لا يجوز إرسال البضائع الموجودة في منطقة حرة الى
والأنظمة المعمول

منطقة حرة اخرى او مخازن او مستودعات الا وفق الأحكام المطبقة على وضع العبور (الترانزيت).

-127

المادة

من المنطقة الحرة وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها وطبقاً لتعليمات التي يصدرها المدير.

يجري سحب البضائع

-128

المادة

ذات المنشأ الأجنبي الخارجة بحالتها الأصلية من المنطقة الحرة الى المنطقة الجمركية معاملة البضائع
أ- تعامل البضائع

الأجنبية.

او التي جرى عليها تصنيع اضافي في المنطقة الحرة فتعفى عند وضعها في الاستهلاك المحلي من الرسوم
ب- اما البضائع المصنعة

والضرائب الاخرى في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها على ان تقدر القيمة
الجمركية والرسوم

برئاسة مدير عام مؤسسة المناطق الحرة او نائبه وممثل عن كل من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة الجمارك
من قبل لجنة

يعينه الوزير المختص.

-129

المادة

البضائع الأجنبية في المناطق الحرة للاستعمال الشخصي قبل تأدية ما يتوجب عليها من رسوم جمركية ورسوم
لا يجوز استهلاك

وضرائب اخرى.

-130

المادة

يسمح لسفن الوطنية والأجنبية ان تزود من المنطقة الحرة بجميع المواد التي تحتاج اليها.

-131

المادة

الحرّة مسؤولة عن جميع المخالفات التي يرتكبها موظفوها وعن تسرب البضائع منها بصورة غير مشروعة.
تعتبر ادارة المنطقة

-132

المادة

حرّة، وتحدد أحكامها والجهة التي تتولى ادارتها واستثمارها والشروط والضمانات والقواعد الخاصة بإدخال
يجوز انشاء أسواق

البضائع اليها وإخراجها منها بنظام يصدر لهذه الغاية.

الفصل الخامس

التصنيع الداخلي

(الادخال بقصد التصنيع والتصدير)

-133

المادة

الأجنبية الى المملكة مع تعليق استيفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى بقصد التصنيع
أ- يسمح بإدخال البضائع

او الإصلاح سواء كان المستفيد مصنعاً او مصدراً، لغايات التصدير خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات.
أو إكمال الصنع

يتم تصدير البضاعة المستوردة او المصنعة وفقاً لأحكام هذه المادة من غير مستوردها وذلك بموافقة المدير
ب- يجوز ان

او من يفوضه، وتنتقل في هذه الحالة جميع الالتزامات المترتبة على المستورد الأول الى ذلك المصدر.
بيع المواد المدخلة الى البلاد وفق أحكام هذه المادة من مصنع لآخر لنفس الغاية التي ادخلت من أجلها.

ج- يجوز
تتمتع بهذا الوضع والضمانات المطلوبة للاستفادة من أحكام هذه المادة، وغير ذلك من الشروط اللازمة
د- تحدد البضائع التي

لهذا الوضع بتعليمات يصدرها المدير.
-134

المادة

المواد الداخلة بقصد التصنيع الداخلي في الاستهلاك المحلي وبموافقة المدير، على ان تراعى جميع الشروط
أ- يسمح بوضع
القانونية النافذة.

المصنوعة من المواد الداخلة للتصنيع وفق أحكام المادة (133) من هذا القانون في الاستهلاك المحلي
ب- يسمح بوضع البضائع

الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المتوجبة عن المواد المدخلة حسب نسبة الرسوم النافذة
وبموافقة المدير وتستوفى

بتاريخ تسجيل البيان وقيمة هذه المواد بتاريخ إدخالها.
الفصل السادس

الإدخال المؤقت
-135

المادة

المؤقت للأليات والمعدات اللازمة لإنجاز المشاريع او لإجراء التجارب العملية والعلمية وفق نظام يصدر
أ- يسمح بالإدخال

لهذه الغاية يحدد نوع المشاريع وحجمها وانواع الآليات والمعدات ومواصفاتها وشروط استخدامها.

ب- يسمح بإدخال المواد التالفة تحت وضع الإدخال المؤقت وفقاً للشروط والضوابط التي يحددها المدير :-

1- ما يستورد مؤقتاً للملاعب والمسارح والمعارض او ما يماثلها.

2- الآلات والأجهزة ووسائل النقل وغيرها من الأصناف التي ترد الى المملكة بقصد إصلاحها.

3- الأوعية والغلاقات الواردة لملئها.

4- العينات التجارية بقصد العرض.

5- أجهزة الفحص والعدد واللوازم الواردة لاستعمالها في اغراض التركيب والصيانة.

المواد المنصوص عليها في هذه المادة أو يتم إيداعها في المنطقة الحرة او المخازن او المستودعات بعد
ج- يعاد تصدير

انتهاء المدة المحددة لبقائها في المملكة وذلك خلال ثلاثة اشهر.
-136

المادة

سيارات القادمين الى المملكة للإقامة المؤقتة بقصد العمل لدى المؤسسات الرسمية العامة والوزارات
يطبق الإدخال المؤقت على

عقود عملهم على حق ادخال سياراتهم الخاصة الى المملكة سواء وردت بصحبتهم او كانت مشتراه من المخازن
والدوائر وتنص

او المستودعات او المناطق الحرة وفقاً للشروط التي يحددها المدير.

-137

المادة

للسيارات التي يجلبها موظفو وزارة الخارجية الدبلوماسيون المنقولون الى المركز والمسجلة باسمائهم يطبق الإدخال المؤقت في مراكز عملهم في الخارج وذلك طيلة مدة بقائهم في مركز الوزارة ولمدة اقصاها سنتان.

138-
المادة

الأجنبية التي تقوم بنقل المسافرين والبضائع بين خارج المملكة وداخلها بالدخول الى المملكة وفق أحكام يسمح للسيارات المؤقت ودون ان يكون لها الحق بالقيام بالنقل الداخلي وضمن الشروط والضمانات التي يحددها المدير. الإدخال

139-
المادة

والدرجات النارية الذين يكون محل اقامتهم الرئيسي خارج المملكة الاستفادة من أحكام الإدخال المؤقت لأصحاب السيارات النارية وفق تعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية يحدد فيها الشروط والضمانات والمدد اللازمة للاستفادة لسياراتهم ودراجاتهم من أحكام هذه المادة.

140-
المادة

الدولية الخاصة بالإدخال المؤقت للسيارات والتسهيلات الجمركية الممنوحة لسياح وفق التعليمات تراعى أحكام الاتفاقيات التي يصدرها المدير.

141-
المادة

التي يحددها ان يقرر منح وضع الإدخال المؤقت لسيارات موظفي وخبراء هيئة الأمم المتحدة والمنظمات للمدير وضمن الشروط والعربية الاخرى، والأجهزة التابعة لها، من غير الأردنيين سواء أكانت هذه السيارات مصحوبة مع مالكيها الدولية والاقليمية

ام مشتراه من المخازن او المستودعات او المناطق الحرة، وذلك ضمن الشروط التي يحددها المدير. من الخارج

142-
المادة

حسابات المواد الداخلة تحت وضع التصنيع الداخلي المعلق للرسوم أو الإدخال المؤقت يخضع للرسوم كل نقص يظهر عند تسديد من هذا القانون.

19

والضرائب المتوجبة وفق أحكام المادة)

143-
المادة

يحدد المدير شروط التطبيق العملي لوضع الإدخال المؤقت والضمانات الواجب تقديمها.

144-
المادة

المقبول في الإدخال المؤقت في الاستهلاك المحلي على ان تراعى جميع الشروط القانونية النافذة وبموافقة يسمح بوضع البضائع

المدير.

الفصل السابع

رد الرسوم والضرائب

145-
المادة

جزئياً الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المستوفاة عن بعض المواد الأجنبية الداخلة في صنع أ- ترد كلياً أو

وذلك عند تصديرها للخارج وتعين هذه المواد بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير وبعد اخذ رأي المنتجات الوطنية وزير الصناعة والتجارة.

جزئياً او بنسبة ثابتة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المستوفاة عن بعض المواد الأجنبية ب- ترد كلياً أو

المنتجات الوطنية عند وضعها في الاستهلاك المحلي وتحدد هذه المواد بقرار من مجلس الوزراء وبتنسيب من الداخلة في صنع مجلس التعريف.

ج- يحدد الوزير ما يلي: -

1- الشروط الواجب توفرها لرد هذه الرسوم والضرائب.
الرسوم والضرائب الواجب ردها والنسبة او المبالغ الثابتة التي يجوز ردها عن كل مادة او وحدة منتجة.
2- انواع

-146-

المادة

الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن البضائع المعاد تصديرها بحالتها الأصلية بعد وضعها ترد كلياً او جزئياً

المحلي ولا يكون لها مثل في الانتاج المحلي وبشرط التحقق من انها بحالتها الأصلية التي استوردت بها في الاستهلاك

بما في ذلك التغليف.

اخذ رأي الوزارة المختصة أنواع هذه البضائع والنسبة الممكن ردها من الرسوم والضرائب والشروط التي ويحدد الوزير بعد يتم بموجبها تطبيق هذا الوضع.

-147-

المادة

والرسوم والضرائب الأخرى عن البضائع المعاد تصديرها لاختلاف في مواصفاتها وذلك قبل خروجها من ترد الرسوم الجمركية

ولا يعتبر تسليم البضائع الى اصحابها لقاء الضمانات انتظاراً لظهور نتائج التحليل ومطابقة المواصفات المستودعات او المخازن

المختصة خروجاً من المستودعات او المخازن. يصدر المدير التعليمات لهذه الغاية والشروط والضمانات او الموافقة من الجهات

اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة.

الباب السابع

تبسيط الاجراءات

-148-

المادة

(من هذا القانون ، يجوز للوزير التجاوز عن اجراءات معاينة 69

لغايات تبسيط الإجراءات وبالرغم مما ورد في المادة)

بقبول الوثائق لغايات التخليص المباشر عليها وفقاً للأحكام والشروط التي يقررها بتعليمات تصدر لهذه البضائع والاكتفاء

الغاية تنشر في الجريدة الرسمية.

الباب الثامن

الفصل الاول
الاعفاءات

149
المادة

تعفى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الاخرى:

- أ- ما يرد باسم جلاله الملك المعظم.
- ب- الهيئات والتبرعات الواردة ومجالس الخدمات المشتركة.
- ج- ما يقرر مجلس للاستفادة من هذا الاعفاء.
- د- مستوردات المعفاة بعد استعمالها او في حالة عدم صلاحيتها لاستعمال بموافقة الدائرة، وتتقاضى الدائرة 75% من بدل البيع عوض عن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى.

تعديل

الفصل الثاني

الإعفاءات الدبلوماسية والقنصلية

150-

المادة

- ومن الرسوم والضرائب الاخرى شرط المعاملة بالمثل، وفي حدود هذه المعاملة ومع الإخضاع للمعائنة تعفى من الرسوم الجمركية عند الاقتضاء بمعرفة وزارة الخارجية:
- أ- ما يرد للاستعمال الفخريين الواردة اسماؤهم في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يرد الى ازواجهم واولادهم في المملكة وغير القاصرين المقيمين معهم.
 - ب- ما تستورده السفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية لاستعمال الرسمي باستثناء المواد الغذائية والمشروبات الروحية والتبغ.
- التي تعفى وفقاً لاحكام هذه الفقرة والفقرة (أ) متناسبة مع الاحتياجات الفعلية وضمن الحد المعقول يجب ان تكون المستوردات
- ان يعين الحد الأقصى لبعض انواع المستوردات بناء على اقتراح لجنة من ممثلين عن وزارة الخارجية ، ولوزير - عند الاقتضاء والدائرة.
 - ج- ما يرد للاستعمال الشخصي مع التقيد بإجراء المعائنة من أمتعة شخصية واثاث وادوات منزلية للموظفين الاداريين العاملين او القنصليات من حملة جنسية تلك البعثة الذين لا يستفيدون من الإعفاء المقرر شرط ان يتم الاستيراد في البعثات الدبلوماسية ستة اشهر من وصول المستفيد من الإعفاء ويجوز تمديد هذه المهلة ستة أشهر اخرى بموافقة وزارة الخارجية.
- خلال هؤلاى وضع الإدخال المؤقت لسياراتهم لمدة لا تتجاوز مبدئياً ثلاث سنوات قابلة للتمديد بناء على موافقة وزارة ويمنح الخارجية ولا يعتبر السائقون والخدم من الموظفين الاداريين لغايات تطبيق احكام هذه المادة.

المشار إليها في هذه المادة بقرار من المدير او من يفوضه استناداً الى طلب من رئيس البعثة الدبلوماسية
د- تمنح الإعفاءات

أو القنصلية مقرونًا بتوصية من وزارة الخارجية وفق ما يقتضيه الحال.

151-

المادة

التصرف بالمواد المعفاة بموجب المادة (150) من هذا القانون تصرفاً يغير الهدف الذي أقيمت من أجله

أو لا يجوز

عنها الا بعد إعلام الدائرة وتأدية الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عنها وذلك وفقاً لحالة هذه

أو التنازل

وطبقاً لتعريفه الجمركية المعمول بها في تاريخ التصرف أو التنازل أو تاريخ تسجيل البيان التفصيلي

المواد وقيمتها

ولا يجوز لجهة المستفيدة من الإعفاء تسليم تلك المواد للغير الا بعد إنجاز الإجراءات الجمركية والحصول

بشأنها ايها أعلى

على اذن بالتسليم من الدائرة.

لا تتوجب الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى اذا تصرف المستفيد فيما اعفى عملاً بالمادة)

ثانياً: باستثناء السيارات

(بعد خمس سنوات من تاريخ السحب من الدائرة شريطة المعاملة بالمثل.

150

التصرف بالسيارة المعفاة قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ تسجيل بيان إعفائها الا في الحالات التالية:

1- لا يجوز

ثالثاً-

أ- انتهاء مهمة العضو الدبلوماسي أو القنصلي المستفيد من الإعفاء في البلاد.

بعد تسجيل بيان إعفائها بحادث يجعلها غير ملائمة لمقتضيات استعمال العضو الدبلوماسي أو القنصلي بناء

ب- اصابة السيارة

توصية مشتركة من ادارة الترخيص والدائرة. وفي هاتين الحالتين لا يمنح اي تخفيض في الرسوم الجمركية.

على

دبلوماسي أو قنصلي الى عضو آخر ويشترط في هذه الحالة ان يكون المتنازل له متمتعاً بحق الإعفاء اذا

ج- البيع من عضو

كانت السيارة في وضع الإعفاء والا فتطبق الأصول العامة بهذا الشأن.

2- اذا جرى التنازل عن السيارة بعد مضي ثلاث سنوات على تاريخ تسجيل بيان إعفائها فتعامل كما يلي:

أ- اذا جرى التنازل لغير سبب انتهاء المهمة في البلاد، تخضع السيارة لجميع الرسوم الجمركية.

التنازل بمناسبة انتهاء مهمة مالك السيارة الدبلوماسي أو القنصلي في البلاد، فيمنح استثناء من أحكام المادة)

ب- اذا جرى

30%.

(من هذا القانون تخفيضاً نسبياً في رسوم التعريفه الجمركية بمعدل

22

لموظفين الإداريين الذين استفادوا من وضع الإدخال المؤقت لسياراتهم عند انقضاء المهل الممنوحة أو انتهاء

3- يمكن

بسبب النقل أو غيره اما التنازل عنها لمن يستفيد من حق الإعفاء أو الإدخال المؤقت أو إعادة تصديرها أو تأدية

المهمة

الرسوم والضرائب الكاملة عنها وفق التعريفه والأنظمة النافذة يوم تسجيل بيان الوضع في الاستهلاك.

152-

المادة

بالنسبة للأشخاص المستفيدين منه بموجب المادة (150) من هذا القانون اعتباراً من تاريخ مباشرتهم العمل يبدأ حق الإعفاء

في مقر عملهم الرسمي في المملكة.

-153-

المادة

(إلا إذا كان تشريع الدولة التي تنتمي إليها

151

لا تمنح الامتيازات والاعفاءات المنصوص عليها في المادتين (150) و) الدبلوماسية او القنصلية او اعضاؤها يمنح الامتيازات والإعفاءات ذاتها او أفضل منها لبعثة الأردنية وأعضائها البعثة

وفي غير هذه الحالة تمنح الإمتيازات والإعفاءات في حدود ما يطبق منها في البلاد ذات العلاقة.

-154-

المادة

من السلك الدبلوماسي او القنصلي او من يعمل في هذه البعثات الدبلوماسية او القنصلية وسبق له ان استفاد على كل موظف

بمقتضى أحكام هذا القانون، ان يقدم للدائرة عن طريق وزارة الخارجية عند نقله من المملكة قائمة بالأمته من اي اعفاء

الشخصية والسيارة التي سبق له إدخالها لتعطى الاذن بإخراجها، وللدائرة ان تجري الكشف من أجل ذلك المنزلية وحاجاته

عند الاقتضاء شريطة ان يتم ذلك بمعرفة وزارة الخارجية.

الفصل الثالث

الإعفاءات العسكرية

-155-

المادة

الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب ما يستورد للقوات المسلحة والاجهزة الأمنية، واي قوات عربية أ- يعفى من الرسوم

من ذخائر واسلحة وتجهيزات والبسة ووسائل نقل وقطعها واطاراتها او اي مواد اخرى يقررها مجلس الوزراء ترابط في المملكة

بناء على تنسيب الوزير.

المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد استعمالها او في حالة عدم صلاحيتها للاستعمال

ب- اذا بيعت المستوردات

75% من بدل البيع عوضاً عن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى.

فنتقاضى الدائرة

الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ما يستورد للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية وفقاً للأصناف والكميات ج- يعفى من الرسوم

يقررها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير اذا لم يكن لها مثيل من الصناعات الأردنية المعتمدة التي يحددها والقيم التي

الوزراء بناء على تنسيب من الوزير و وزير الصناعة والتجارة، وذلك رغم اي نص مخالف في اي قانون. مجلس

تفسير

الفصل الرابع

الأمته الشخصية والأثاث المنزلي

-156-

المادة

تعفى من الرسوم والضرائب الأمته الشخصية والأدوات المنزلية المستعملة والأثاث المنزلي المستعمل باستثناء السيارات

الأردنيون للإقامة الدائمة في المملكة، وتحدد كميات وأنواع المواد المعفاة والشروط اللازمة للاستفادة من الذي يجلبه أحكام هذه المادة بتعليمات تصدرها الدائرة.
الفصل الخامس
البضائع المعفاة

157

المادة

تعفى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب:
الى المملكة التي يثبت ان منشأها محلي وسبق تصديرها من المملكة اذا أعيدت اليها خلال ثلاث سنوات
أ- البضائع المعفاة من تاريخ تصديرها.
المملكة إذا كانت مدفوعة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ، ومرخصة في المملكة وأعيدت
ب- السيارات المعفاة إلى في أي وقت من الأوقات.
صدرت مؤقتاً لإكمال صنعها أو إصلاحها فتستوفي الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن قيمة
ج- أما البضائع التي الزيادة التي طرأت نتيجة لإكمال صنعها أو إصلاحها وفقاً لقرار يتخذه الوزير بناء على تنسيب المدير.
استثناء بعض البضائع التي يصعب تمييزها من أحكام هذه المادة واخضاعها كلياً للرسوم عند إعادة استيرادها
د - يجوز للوزير بعد إتمام صنعها أو إحصائها.
يحدد الوزير بتعليمات الشروط الواجب توفرها للاستفادة من أحكام هذه المادة.
الفصل السادس
إعفاءات مختلفة

158

المادة

الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المواد المبينة في أدناه ضمن الشروط التي يحددها المدير:
تعفى من الرسوم
أ- العينات التي ليس لها قيمة تجارية.
ب- العينات التي يمكن الاستفادة منها وتحدد قيمتها بتعليمات يصدرها الوزير.
الوقود وزيتوت التشحيم وقطع التبديل والمهمات اللازمة لسفن والطائرات وكذلك ما يلزم لركابها وملاحيتها
ج- المؤمن ومواد في رحلاتها الخارجية وذلك في حدود المعاملة بالمثل.
د- التقاويم المعدة للدعاية.
هـ- الأوسمة والجوائز الرياضية والعلمية المجردة من أي صفة تجارية.
الواردة مع المسافرين على أن لا تكون ذات صفة تجارية وفقاً لتعليمات يصدرها الوزير بتنسيب من المدير.
و- الهدايا الشخصية
التعليمية والطبية والوسائل المساعدة والأدوات والالات وقطعها ووسائط النقل اللازمة لمدارس ومؤسسات
ز- جميع المواد
والمشاريع الانتاجية الفردية والجماعية التي يملكها المعوقون ويديرونها ووسائل النقل المعدة اعداداً
وبرامج المعوقين
الأفراد المعوقين بتوصية من وزارة التنمية الاجتماعية ووفق الشروط التي يتفق عليها بين وزارة التنمية
خاصة استعمال
الاجتماعية ودائرة الجمارك.

ح- الهبات والتبرعات والهدايا التي ترد للجوامع والمساجد والكنائس والأديرة لاستعمالها الخاص.
الاستهلاكية المدنية (دكان الموظف) وفقاً للأصناف والكميات والقيم التي يقررها مجلس الوزراء
ط- ما تستورده المؤسسة
الوزير إذا لم يكن لها مثيل من الصناعات الأردنية المعتمدة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من
بتنسيب من
الوزير ووزير الصناعة والتجارة وذلك رغم أي نص مخالف في أي قانون.
الفصل السابع:
أحكام مشتركة:
159-

المادة
أحكام الإعفاءات الواردة في هذا الباب على المواد التي يشملها الإعفاء سواء استوردت مباشرة أو بالواسطة أو
أ- تطبق
تم شراؤها من المخازن والمستودعات أو المناطق الحرة على أن تراعى الشروط التي تضعها الدائرة.
حول ما إذا كانت البضائع المنصوص عليها في هذا الباب خاضعة للرسوم أو معفاة منها فيبين المدير في هذا
ب- إذا وقع خلاف
الخلاف.
الباب التاسع:
بدلات الخدمات:
160-

المادة
توضع في الساحات والمخازن التابعة للدائرة لرسوم الخزن والعتالة والتأمين والخدمات الأخرى التي
أ- تخضع البضائع التي
البضائع ومعابقتها، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتجاوز رسم الخزن المتوجب نصف القيمة المخمنة
تقتضيها عمليات خزن
المخازن والمستودعات من قبل جهات أخرى تستوفي تلك الجهات هذه البدلات وفق النصوص والمعدلات
للبضاعة وفي حالة إدارة
المقررة بهذا الشأن.
ب- تخضع البضائع لبدلات الترخيص والتزوير والختم والتحليل وجميع ما يقدم لها من خدمات أخرى.
الواردة في هذه المادة وشروط استيفائها وحالات تخفيضها أو الإعفاء منها وقيم المطبوعات التي تقدمها
ج- تحدد تلك البدلات
الدائرة بتعليمات من الوزير تنشر في الجريدة الرسمية.
161-

المادة
أصحاب البضاعة البدلات التالية مقابل الخدمات التي يقدمها موظفو الدائرة والدوائر الأخرى الذين يعملون
أ- تستوفي من
معهم:-

من قيمة البضائع المستوردة والمباعة محلياً على أن لا يقل عن عشرة دنانير ولا يزيد على مئتين وخمسين
1- اثنان بالالف
ديناراً.

2- عشرون ديناراً عن كل بيان ترانزيت.

3- خمسة عشر ديناراً عن كل بيان صادر أو إعادة تصدير.

4- ثلاثة دنانير عن كل بيان امتعة خاص بالمسافرين.

ب- لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير أن يستثنى أي بضائع من دفع البدلات المشار إليها في هذه المادة.
بتنسيب من الوزير أن يحدد البدلات التي تستوفي عن القيام بالعمل الإضافي لحساب المعامل والمصانع
ج- لمجلس الوزراء

والبواخر وأي عمل خارج الحرم الجمركي.

المستوفاة بالاستناد الى هذه المادة للمستحقين من الموظفين المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة
د- تدفع البدلات
الوزير وتودع المبالغ المتبقية في صندوق خاص للدائرة، ويجوز للوزير او من يفوضه أن ينفق من المبالغ
بالكيفية التي يحددها
تحسين المراكز الجمركية وانشاء مجتمعات سكن وظيفي وقروض اسكان لموظفي الجمارك وتحسين احوالهم
المودعة في الصندوق على
المعيشية والرياضية والثقافية والاجتماعية.
تعديل

-162

المادة

والبدلات المنصوص عليها في المادتين (160) و(161) في نطاق الإعفاء من الرسوم أو ردها المشار اليها
لا تدخل الرسوم
في هذا القانون.

-163

المادة

العلاقة بناء على طلبهم مستندات تأدية الرسوم والضرائب أو إتمام أي اجراءات أو مستندات تجيز نقل البضائع
يسلم اصحاب
أو تجولها أو حيازتها وذلك لقاء رسم مقداره دينار واحد عن كل مستند وضمن الشروط التي يحددها المدير.
الباب العاشر:

المخلصون الجمركيون:

-164

المادة

البضائع لدى الجمارك و اتمام الاجراءات الجمركية عليها سواء اكان ذلك للاستيراد أو للتصدير أو للأوضاع
يقبل التصريح عن
الجمركية الاخرى من:-

البضائع أو من مستخدميهم والذين تتوافر فيهم الشروط التي يحددها المدير بما في ذلك شروط التفويض.
أ- مالكي

ب- المخلصين الجمركيين المرخصين.

-165

المادة

الخاص بالبضاعة من قبل الأشخاص المذكورين في المادة السابقة وان تظهر اذن التسليم لاسم مخلص
يتحتم تقديم اذن التسليم

مالك البضاعة يعتبر تفويضاً لإتمام الاجراءات الجمركية ولا تتحمل الدائرة أي مسؤولية من جراء تسليم
جمركي أو مستخدم

البضائع الجمركية الى من ظهر له اذن التسليم.

-166

المادة

لا يجوز لأي شخص مزاول مهنة التخليص الجمركي الا بعد الحصول على ترخيص من الوزير بالتنسيق
أ- مع مراعاة الحقوق المكتسبة

من المدير.

ب- يشترط في الشخص الطبيعي:

1- أن يكون اردني الجنسية.

2- ان لا يقل عمره عن ثلاث وعشرين سنة.

3- أن يكون قد انهى الدراسة الثانوية أو عمل موظفًا جمركيًا في دائرة الجمارك لمدة خمسة عشرة عامًا.

التخليص أو عملاً جمركيًا لدى جهة مرخصة في المملكة أو خدمة مصنفة في دائرة الجمارك لمدة خمس

4- أن يكون قد مارس عمل

سنوات.

- 5- أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
ج- يشترط في الشخص المعنوي:-
1- أن يكون شركة اردنية مسجلة.
الشركة أو الشريك المفوض بادارة الشركة ومديري فروع هذه الشركات الشروط الواردة في الفقرة (ب)
2- أن تتوافر في مدير من هذه المادة.
يسمح للشخص المرخص باستخدام موظف أو أكثر شريطة أن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة
د- يجوز للمدير أن
(ب) من هذه المادة باستثناء البندين الثاني والرابع منها.
هـ- يقدم طلب الترخيص لمزاولة مهنة التخليص وفق النموذج المخصص لذلك.
و- للوزير بتنسيب من المدير منح هذا الترخيص أو حجه مع بيان الأسباب.
ز- يمنح الترخيص مقابل استيفاء رسم سنوي مقداره ثلاثمائة دينار للمركز الرئيسي ومائتي دينار لكل فرع.
الرخصة سنة واحدة تنتهي باليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون اول ويتم تجديد الرخصة بموافقة المدير.
ح- مدة
الجمركي نهائياً بقرار من المدير وذلك في حال فقدانه أي من الشروط أو المؤهلات المنصوص عليها
ط- يلغى ترخيص المخلص
في هذه المادة.
ي- يشترط ان يكون للمخلص الجمركي مكتب وحاصل على رخصة مهن.
أن يعقد امتحاناً سنوياً للمخلصين الجمركيين الجدد لاختبار كفاءتهم وله أن لا يمنح الترخيص قبل اجتياز
1- للمدير
ك-
الامتحان.
2- للمدير ان يصدر التعليمات اللازمة لذلك.
167-
المادة
مسؤولاً تجاه الأشخاص المرسله اليهم البضائع وتجاه الدائرة والهيئات المستثمرة للمخازن والمستودعات
أ- يعتبر المخلص الجمركي
عن أعمال مستخدميه الذين يتوجب عليه تسليمهم تفويضاً ينظم وفق أحكام هذا القانون ويودع لدى الدائرة.
والمناطق الحرة
يقدم طالبه كفالة بنكية يحددها المدير على ان لا تقل عن خمسة آلاف دينار وذلك ضماناً لما قد يترتب
ب- قبل صدور الترخيص
على هذا الشخص من مسؤوليات ناجمة عن اعماله او اعمال مستخدميه ويجوز للمدير زيادة قيمة الكفالة.
168-
المادة
على المخلص الجمركي احدى العقوبات المسلكية التالية وذلك بما يتناسب مع المخالفة التي ارتكبها:-
أ- للمدير أن يفرض
1- التنبيه الخطي
2- الإنذار الخطي
3- الوقف عن العمل لمدة لا تزيد عن ستة أشهر
تنسيب المدير ان يفرض عقوبة الشطب النهائي من جدول المخلصين الجمركيين والمنع من مزاولة المهنة
ب- للوزير بناء على
لما يتعرض له المخلصون الجمركيون من أحكام مدنية او جزائية وفق احكام هذا القانون والقوانين النافذة
نهائياً بالإضافة
الاخرى وذلك في الحالات التالية:
1- اذا فرضت على المخلص عقوبة الانذار و/أو التنبيه لثلاث مرات او اكثر.

2- اذا فرضت على المخلص عقوبة الوقف عن العمل لأكثر من مرتين خلال اربع سنوات.
3- اذا صدر حكم قطعي بحقه بجناية او جنحة مخلة بالشرف.

169-

المادة

للمدير بموافقة الوزير ان يحدد بتعليمات يصدرها لهذه الغاية:-

أ- عدد المخلصين الذين يسمح لهم بتعاطي العمل في المراكز الجمركية.

ب- المركز او المراكز الجمركية التي يسمح للمخلصين بتعاطي العمل فيها.

ج- اجور المخلصين الجمركيين.

لشركات التخليص فيما بينها في المراكز الجمركية حسب مقتضيات المصلحة العامة بموافقة الوزير.

د- يجوز اقامة اتحادات

170-

المادة

تحت طائلة عقوبة التوقيف عن مزاولة العمل أن يحتفظ لديه بسجل يدون فيه خلاصة المعاملات الجمركية

يتوجب على المخلص

لمدة ثلاث سنوات ضمن الشروط التي يحددها المدير ويشترط بشكل خاص أن يشتمل هذا السجل على الرسوم

التي انجزها لحساب الغير

والاجور المدفوعة للمخلص وأي نفقات اخرى صرفت على المعاملات وللدائرة الصلاحية المطلقة في

المدفوعة لادارة الجمارك

الاطلاع في كل وقت على هذه السجلات دون أي اعتراض من قبل المخلص الجمركي.

171-

المادة

الباب الحادي عشر

حقوق موظفي الدائرة وواجباتهم

أ- يعتبر موظفو الدائرة اثناء قيامهم باعمالهم من رجال الضابط العدلية وذلك بحدود اختصاصهم.

المدير موظفي الدائرة عند تعيينهم تفويضاً خطياً للخدمة وعليهم أن يحملوه عند قيامهم بالعمل وأن يبرزوه عند

ب- يعطي

الطلب.

172-

المادة

المدنية والعسكرية وقوى الأمن العام أن تقدم لموظفي الدائرة كل مساعدة للقيام بعملهم بمجرد طلبهم

على السلطات

ذلك كما يتوجب على الدائرة أن تقدم مؤازرتها الى الدوائر الاخرى.

173-

المادة

يسمح لموظفي الجمارك بحمل السلاح وفق تعليمات توضع لهذه الغاية.

174-

المادة

الدائرة أو في الضابطة الجمركية تنهى خدمته لأي سبب كان أن يعيد حائلاً ما في عهده من تفويض وسجلات

أ- على كل موظف في

وتجهيزات الى رئيسه المباشر.

الضابطة الجمركية والزي الرسمي والرتب والشارات المميزة لهم بموجب نظام يصدر وفقاً لأحكام هذا

ب- يتم تنظيم أعمال

القانون.

175-

المادة

كل من يضطلع بواجب رسمي لتنفيذ أحكام هذا القانون أن يعتبر المستندات والمعلومات واية وثائق أو بيانات

أ- يترتب على

تتعلق بهذا القانون أو بتنفيذ أحكامه التي يطلع عليها أنها سرية ومكتومة وان يتداولها على هذا الأساس.
تبادل المعلومات مع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية لغايات تطبيق أحكام هذا القانون

ب- يحق للدائرة

أو القوانين الأخرى النافذة.

الباب الثاني عشر

الفصل الأول: النطاق الجمركي

176-

المادة

الجمركي البضائع الممنوعة والمعينة والبضائع الخاضعة لرسوم باهظة وغيرها مما يعينه الوزير بقرار تخضع لأحكام النطاق

ينشر في الجريدة الرسمية حتى وان كانت خارج النطاق الجمركي.

177-

المادة

الخاضعة لأحكام النطاق الجمركي ان تكون مرفقة بسند نقل صادر عن الدائرة وفق الشروط التي يحددها أ- يشترط في نقل البضاعة

المدير.

ب- يحظر حيازة هذه البضائع كما يحظر وجودها في أي مخزن الا في الأماكن التي يوافق عليها المدير.

ج- تحدد الاحتياجات العادية التي يمكن اقتناؤها ضمن النطاق الجمركي لغرض الاستهلاك بقرار من المدير.

178-

المادة

الخاضعة لأحكام النطاق الجمركي أو حيازتها أو التجول بها داخل النطاق بشكل غير نظامي بمثابة استيراد يعتبر نقل البضاعة

التهريب حسبما يكون خضوع البضاعة لأحكام النطاق في الاستيراد أو التصدير ما لم يتم الدليل على عكس أو تصدير بصورة

ذلك.

الفصل الثاني

التحري عن التهريب

179-

المادة

المفوضين لغايات تطبيق هذا القانون ومكافحة التهريب أن يقوموا بالكشف على البضائع ووسائط النقل أ- يحق لموظفي الدائرة

وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة الأخرى وعلى سائقي ووسائط النقل أن يخضعوا لأوامر التي

وتفتيش الأشخاص

موظفي الدائرة ورجال ضابطتها الذين يحق لهم استعمال جميع الوسائل اللازمة لتوقيف ووسائط النقل عندما تعطى لهم من قبل

لا يستجيب سائقوها لأوامرهم.

ب- اذا كان الشخص المراد تفتيشه انثى فلا يجوز تفتيشها الا من قبل انثى.

الدائرة المفوضين ورجال الأمن العام في حالة وجود دلائل كافية بوجود مواد مهربة تفتيش أي بيت أو مخزن ج- يحق لموظفي

أو أي محل آخر، اما بيوت السكن فلا يجوز تفتيشها الا بحضور المختار أو شاهدين وبموافقة المدعي العام. ملاحقة رجال الضابطة العدلية الجمركية جزائياً أمام القضاء عن الجرائم الناشئة عن وظائفهم الا بموافقة

د- لا تجري

لجنة تشكل على النحو التالي:-

قاضيين يعينهما المجلس القضائي من القضاة النظاميين يكون احدهما بدرجة لا تقل عن الخاصة يرأس اللجنة.

1-

2- ممثل للدائرة يعينه الوزير.

3- تصدر اللجنة قراراتها بالأجماع أو الأكثرية ويكون قرارها قطعياً.

-180

المادة

الحق في الصعود الى جميع السفن الموجودة في الموانئ المحلية والداخلية اليها أو الخارجة منها وأن يبقوا لموظفي الدائرة كامل حمولتها وأن يأمرها بفتح كوى السفينة وغرفها وخزائنها والطرود المحملة فيها وأن يضعوا تحت اختام فيها حتى تفرغ أو الخاضعة لرسم باهظة أو الممنوعة المعينة والمنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون الرصاص البضائع المحصورة وأن يطالبوا ربانها السفن بإبراز قائمة بهذه البضائع عند الدخول الى المرفأ.

-181

المادة

الحق في الصعود الى السفن داخل النطاق الجمركي لتفتيشها أو المطالبة بتقديم بيان الحمولة - المنافيس لموظفي الدائرة المستندات المتوجبة وفق أحكام هذا القانون ولهم الحق في حالة الامتناع عن تقديم المستندات أو عدم وجودها - وغيره من وجود بضائع مهربة أو ممنوعة من الانواع المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون، ان يتخذوا جميع أو الاشتباه التدابير اللازمة بما في ذلك استعمال القوة لضبط البضائع واقتياد السفينة الى أقرب مرفأ جمركي.

-182

المادة

أ- يجوز إجراء التحري عن التهريب والمخالفات الجمركية وحجز البضائع كما يلي:-

1- في النطاقين الجمركيين البري والبحري.
المرفأ والمطارات وبصورة عامة في جميع الأماكن الخاضعة للرقابة الجمركية بما في ذلك المستودعات
2- في الحرم الجمركي وفي العامة والخاصة.
الجمركيين البري والبحري عند متابعة البضائع المهربة ومطاردتها متواصلة بعد أن شوهدت ضمن
3- خارج النطاقين

النطاق في وضع يستدل منه على قصد تهريبها.

لرسم من غير البضائع الممنوعة المعينة والبضائع الخاضعة لرسم باهظة فيشترط لإجراء التحري
ب- اما البضائع الخاضعة

وتحقيق المخالفة بشأنها خارج الأمكنة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة أن تكون لدى موظفي الدائرة
عنها وحجزها

ويشترط أن يثبت ذلك بمحضر أولي ولا يسأل الموظفون عن أي حجز يتم وفق أحكام هذه المادة عند عدم
الأدلة على التهريب

ثبوت المخالفة الا في حالة الخطأ الفادح.

الممنوعة المعينة والبضائع الممنوعة أو الخاضعة لرسم باهظة والبضائع الاخرى المعينة بقرار المدير
ج- أما البضائع

عليها في المادة (2) من هذا القانون والتي لا يتمكن حائزوها أو ناقلوها من إبراز الاثباتات النظامية التي
المنصوص

يحددها المدير، تعتبر مهربة ما لم يثبت العكس.

-183

المادة

الدائرة عندما يكلفون بالتدقيق والتحقيق أن يطلعوا على وثائق الشحن والقوائم والمراسلات التجارية والعقود
أ- لموظفي

الوثائق والمستندات ايأ كان نوعها المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمليات الجمركية وان يضعوا
والسجلات وجميع

لدى أي جهة كانت لها صلة بالعمليات الجمركية وعلى تلك الجهات الاحتفاظ بتلك السجلات والوثائق
اليد عليها عند الاقتضاء

- والمستندات لمدة ثلاث سنوات.
- ب- يجوز لموظفي الدائرة المفوضين إلقاء القبض بلا مذكرة على أي شخص في حالات الجرم المشهود.
- الباب الثالث عشر
القضايا الجمركية
الفصل الأول
محاضر الضبط وإجراءاتها
184-
المادة
- يتم تحقق جرائم التهريب والمخالفات الجمركية بمحضر ضبط ينظم وفق الأصول المحددة في هذا القانون.
- 185-
المادة
- موظفان على الأقل من الجمارك أو ضابطتها أو من الأجهزة الرسمية الأخرى وذلك في أقرب وقت ممكن من أ- ينظم محضر الضبط
اكتشاف المخالفة أو جريمة التهريب، ويجوز عند الضرورة تنظيم محضر الضبط من قبل موظف واحد.
المهربة والبضائع المستعملة لإخفاء المخالفة أو جريمة التهريب ووسائل النقل إلى أقرب مركز جمركي ما
ب- تنقل البضائع
يمكن ذلك.
- 186-
المادة
- يذكر في محضر الضبط:-
أ- مكان وتاريخ وساعة تنظيمه بالأحرف والأرقام.
ب- أسماء منظميه وتوقيعاتهم ورتبهم وأعمالهم.
أو المسؤولين عن التهريب وصفاتهم ومهنتهم وعناوينهم التفصيلية ومواطنهم المختارة كلما يمكن ذلك.
ج- أسماء المخالفين
د- البضائع المحجوزة وأنواعها وكمياتها وقيمتها والرسوم والضرائب المعرضة للإضياع كلما كان ذلك ممكناً.
هـ- البضائع الناجية من الحجز في حدود ما أمكن معرفته أو الاستدلال عليه.
و- تفصيل الوقائع وأقوال المخالفين أو المسؤولين عن التهريب وأقوال الشهود في حال وجودهم.
ز- المواد القانونية التي تنطبق على المخالفة أو جريمة التهريب كلما يمكن ذلك.
الضبط على أنه تلي على المخالفين أو المسؤولين عن التهريب الحاضرين الذين أيدهم بتوقيعهم أو رفضوا
ح- النص في محضر
ذلك.
- الأخرى المفيدة، وحضور المخالفين أو المسؤولين عن التهريب عند جرد البضائع أو امتناعهم عن ذلك.
ط- جميع الوقائع
187-
المادة
- الضبط المنظم وفقاً لما جاء في المادتين (185)، (186) من هذا القانون ثابتاً فيما يتعلق بالوقائع المادية
أ- يعتبر محضر
التي عاينها منظموه بأنفسهم مالم يثبت العكس.
الشكلي في محضر الضبط سبباً لبطلانه ويمكن إعادته إلى منظميه لاستكمالها ولا يجوز إعادة محضر الضبط
ب- لا يعتبر النقص
لاستكمالها إذا كان النقص متعلقاً بالوقائع المادية.
المنظمة وفقاً للمواد السابقة بمشاهدات ووقائع وإقرارات تم التحقق منها في بلاد أخرى، القوة الثبوتية
يكون لمحاضر
ذاتها.
- 188-
المادة
- جرائم التهريب وإثباتها بجميع وسائل الإثبات ولا يشترط أن يكون الأساس في ذلك حجز بضائع ضمن المناطق
أ- يمكن التحقق من

- ولا يمنع من تحقيق جرائم التهريب بشأن البضائع التي قدمت بها بيانات جمركية ان يكون قد جرى الكشف الجمركي او خارجه
عليها وتخليصها دون أي ملاحظة او تحفظ من الدائرة يشير الى جريمة التهريب.
ب- كما يمكن التحقق من المخالفات الجمركية واثباتها بجميع وسائل الاثبات ويتحمل المستورد مسؤولية ذلك.
189-
المادة
التزوير تقديم ادعائه الى محكمة الجمارك الابتدائية في أول جلسته وذلك وفق الأصول القضائية النافذة واذا
على من يدعي
ان هناك دلائل وامارات تؤيد وجود التزوير تحيل أمر التحقيق في التزوير الى النيابة العامة النظامية وتوكل
رأت المحكمة
الى ان يفصل في دعوى التزوير المذكورة، غير انه اذا كان الضبط المدعى بتزويره يتعلق بأكثر من مادة
النظر في الدعوى
واحدة فلا يؤخر النظر في بقية المواد التي تضمنها بل ترى ويفصل بها.
190-
المادة
ضبط اجمالي موحد بعدد من المخالفات عندما لا تتجاوز قيمة البضاعة في كل منها 5- دنانير وذلك ضمن
يجوز تنظيم محضر
التي يضعها المدير ويجوز الاكتفاء بمصادره هذه البضاعة لحساب الدائرة بقرار من المدير او من نيبيه،
الحدود والتعليمات
طرق المراجعة ما لم يدفع أصحاب تلك البضائع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والغرامات
ولا تقبل أي طريقة من
المتوجبة.
الفصل الثاني
تدابير احتياطية
القسم الأول: الحجز الاحتياطي
191-
المادة
حجز البضائع موضوع المخالفة او جرم التهريب والمواد التي استعملت لأخفائها وكذلك وسائط النقل،
يحق لمنظمي محضر الضبط
اليد على جميع المستندات بغية اثبات المخالفات او جرائم التهريب وضمن الرسوم والضرائب والغرامات.
كما يحق لهم ان يضعوا
القسم الثاني
التوقيف (الحبس الاحتياطي)
192-
المادة
أ- لا يجوز التوقيف الاحتياطي للأشخاص الا في الحالات التالية:
1- في حالات جرم التهريب المشهود
2- عند القيام بأعمال الممانعة التي تعيق التحقيق في جريمة التهريب أو ما في حكمه.
يخشى فرار الأشخاص او تواريتهم تخلصا من العقوبات والجزاءات والتعويضات التي يمكن ان يحكم بها عليهم.
3- عندما
عن المدير او من يفوضه بذلك وتبلغ النيابة العامة المختصة ويقدم الموقوف الى المحكمة الجمركية
ب- يصدر قرار التوقيف
ساعة ويجوز لمدير تمديدها مهمة مماثلة ولمرة واحدة بعد موافقة النيابة العامة اذا اقتضت
24
المختصة خلال
ضرورة التحقيق ذلك شريطة ان يحال الموقوف الى المحكمة الجمركية
حال انتهاء التحقيق.
القسم الثالث
منع سفر المخالفين والمسؤولين عن التهريب

-193

المادة

السلطات المختصة منع المخالفين والمسؤولين عن التهريب من مغادرة البلاد في حالة عدم كفاية المواد يحق للمدير ان يطلب من والضرائب والغرامات وعلى المدير الغاء هذا الطلب اذا قدم المخالف او المسؤول عن التهريب كفالة المحتجزة لتغطية الرسوم بنكية تعادل المبالغ التي قد يطالب بها اذا تبين ان الأموال المحتجزة لا تكفي لتغطية هذه المبالغ.

الفصل الثالث

المخالفات الجمركية وعقوباتها

القسم الأول

أحكام عامة

-194

المادة

الجمركية والمصادرات المنصوص عليها في هذا القانون تعويضاً مدنياً للدائرة ولا تشملها أحكام قوانين العفو تعتبر الغرامات

العام.

مبادئ

-195

المادة

تتوجب الغرامات عن كل مخالفة على حده ويكتفى بالغرامة الأشد اذا كانت المخالفات مرتبباً بعضها عند تعدد المخالفات

ببعض بشكل لا يحتمل التجزئة.

-196

المادة

ورد النص على فرض الغرامة الجمركية بنسبة معينة منها الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى يقصد بالرسوم ايما التي تكون قد تعرضت لضياح.

-197

المادة

تفرض غرامة جمركية لا تزيد على مثل الرسوم على ما يلي:-
دينار ولم تكن من البضائع الممنوعة المعينة.

100

أ- البضائع المستوردة او المصدرة تهريباً ولا تزيد قيمتها على
دينار

500

- الأمتعة والمواد المعدة للاستعمال الشخصي والأدوات والهدايا الخاصة بالمسافرين التي لا تتجاوز قيمتها
ب

ولا يصرح عنها في المركز الجمركي عند الادخال او الاخراج ولم تكن معفاة من الرسوم.
البضائع المحجوزة الى أصحابها كلا او جزءا شرط ان تراعى في ذلك القيود التي تقضي بها النصوص ويجوز في الحالين اعادة
النافذة.

القسم الثاني

المخالفات الجمركية وعقوباتها

-198

المادة

من هذا القانون، تفرض غرامة لا تزيد على نصف

204

أ- فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب والمشمولة بالمادة

الرسوم والضرائب المتوجبة على ما يلي:-

- 1- النقص غير المبرر عما أدرج في بيان الحمولة البحري او ما يقوم مقامه.
10% من الوزن او العدد
10% من القيمة المعترف بها او
- 2- البيان المخالف الذي يتحقق فيه ان القيمة الحقيقية لا تزيد على او القياس على الا تكون من البضائع الممنوعة.
في الاستهلاك المخالفة بالقيمة او العدد او النوع والمتعلقة بالاثاث المنزلي المستعمل والادوات المنزلية
- 3- بيانات الوضع
المستعملة الواردة مع القادمين للاقامة الدائمة في المملكة وليست لها صفة تجارية.
التي تعتبر في حكم التهريب المشمولة بالمادة (204) من هذا القانون، تفرض غرامة لا تزيد في مجملها ب- فيما عدا الحالات
على مثلي الرسوم او نصف قيمة البضاعة ايها اقل وذلك عن المخالفات التالية:-
الذي من شأنه ان يؤدي الى الاستفادة من استرداد رسوم أو ضرائب او تسديد قيود بضائع تحت وضع الادخال
- 1- البيان المخالف
دينار دون وجه حق.
500
المؤقت او بضائع مدخله بقصد التصنيع والتصدير تتجاوز رسومها
المبررة عما أدرج في بيان الحمولة او ما يقوم مقامه، واذا ظهر في الزيادة طرود تحمل العلامات والأرقام
- 2- الزيادة غير
على طرود اخرى فتعتبر الطرود الزائدة تلك التي تخضع لرسوم اعلى او تلك التي تتناولها أحكام المنع.
ذاتها الموضوعة
- المبرر عما أدرج في بيان الحمولة البري او الجوي او ما يقوم مقامه سواء في عدد الطرود او في محتوياتها
- 3- النقص غير
او في كميات البضائع المنفرطة.
المواد المشمولة بالاعفاء او بتعريفه مخفضة في غير الغاية او الهدف الذي استوردت من أجله او تبديلها او
- 4- استعمال
بيعها او التصرف بها على وجه غير قانوني ودون موافقة الدائرة المسبقة ودون تقديم المعاملات المتوجبة.
المقبولة في وضع معلق للرسوم او استعمالها خارج الأماكن المسموح بها او في غير الوجوه الخاصة التي
- 5- بيع البضاعة
او تخصيصها لغير الغاية المعدة لها او ابدالها او التصرف بها - بصورة غير قانونية - وقبل اعلام الدائرة
أدخلت من أجلها
وتقديم المعاملات المتوجبة.
دينار دون وجه حق.
500
- 6- استرداد رسوم أو ضرائب تتجاوز قيمتها
ورد في الفقرة (ث) من المادة (199) من هذا القانون تفرض غرامة لا تقل عن نصف الرسوم والضرائب ولا
- ج- مع مراعاة ما
تزيد على مثلها عن بيانات الترانزيت المخالفة في القيمة او النوع او العدد او الوزن او القياس او المنشأ.
تعديل
199-
المادة
دينار
50
الحالات التي تعتبر في حكم التهريب والمشمولة في المادة (204) من هذا القانون تفرض غرامة لا تقل عن
فيما عدا
دينار عن المخالفات التالية:
500
ولا تزيد على
أ- بيان التصدير المخالف الذي يؤدي الى التخلص من قيد اجازة التصدير او اعادة العملة.

من شأنه ان يؤدي الى الاستفادة من استرداد رسوم أو ضرائب أو تسديد قيود بضائع تحت وضع الادخال المؤقت
ب- البيان الذي
دينار.

500

او بضائع مدخلة بقصد التصنيع والتصدير لا تتجاوز رسومها
البضائع داخل المملكة بالسيارات المقبولة في وضع معلق للرسوم بصورة مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة.
ج- نقل المسافرين او

د- تغيير المسلك المحدد في بيان الترانزيت او اعادة التصدير دون موافقة الدائرة.

هـ- قطع الرصاص او الأزرار او نزع الأختام الجمركية عن البضائع المرسلة بالترانزيت او اعادة التصدير.
ال محددة اللازمة لبراءة وتسديد بيانات الترانزيت او تعهدت الادخال المؤقت او التصنيع الداخلي المعلق
و- تقديم الشهادات

ل للرسوم او اعادة التصدير بعد مضي المهل المحددة لذلك.

من أحكام وشروط الترانزيت او التصنيع الداخلي او الادخال المؤقت او اعادة التصدير القانونية او الواردة
ز- الاخلال بأي

في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

- مخالفات أحكام المستودعات العامة والخاصة وتحصل هذه الغرامة من أصحاب او مستثمري المستودعات.

ح

ط- وجود أكثر من بيان حمولة او ما يقوم مقامه في حيازة أصحاب العلاقة.

النطاق الجمركي للبضائع الخاضعة لضابطة هذا النطاق بصورة غير قانونية او بشكل يخالف مضمون
ي- الحيازة او النقل ضمن

سند النقل.

طن بحري بنقل البضائع المحصورة أو الممنوعة أو الخاضعة لرسوم باهظة أو الممنوعة

200

ك- قيام السفن التي تقل حمولتها عن

الجمركي البحري. سواء ذكرت في بيان الحمولة أو لم تذكر، أو تبديل وجهة سيرها داخل ذلك النطاق في
المعينة ضمن النطاق

غير الظروف الناشئة عن طوارئ بحرية أو قوة القاهرة.

أو هبوط الطائرات أو وقوف وسائط النقل الأخرى في غير الأماكن المحددة لها والتي ترخص بها الدائرة.
ل- رسو السفن

م- مغادرة السفن والطائرات أو وسائط النقل الأخرى للمرفأ أو لحرم الجمركي دون ترخيص من الدائرة.
كانت وهبوط الطائرات في غير المرفأ أو المطارات المعدة لذلك سواء كان ذلك في الحالات العادية

ن- رسو السفن من أي حمولة

او الطارئة دون أن يصار الى اعلام أقرب مركز جمركي بذلك.

س- نقل بضاعة من واسطة نقل الى اخرى او اعادة تصديرها دون بيان أو ترخيص أصولي.

أو الشاحنات أو السيارات أو غيرها من وسائط النقل أو تفريغها أو سحب البضائع دون ترخيص من الدائرة
ع- تحميل السفن

خارج الساعات المحدده لذلك أو خلافاً للشروط التي تحددها الدائرة أو تفريغها في غير الاماكن المخصصة
أو بغياب موظفيها أو
لذلك.

الدائرة عن القيام بواجباتهم وعن ممارسة حقهم في التفثيش والتدقيق والمعينة وعدم الامتثال الى طلبهم

ف- اعاقه موظفي

بالوقوف وتفرض هذه الغرامة بحق كل من شارك بهذه المخالفة.

من هذا القانون أو

183

ص- عدم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق والمستندات وما في حكمها خلال المهلة المحددة في المادة

الامتناع عن تقديمها.

المخلصين الجمركيين الأنظمة التي تحدد واجباتهم بالاضافة الى العقوبات المسلكية التي يمكن أن تصدر بهذا
ق- عدم اتباع

من هذا القانون.

168

الصدد وفق أحكام المادة

ر- النقص المتحقق منه في البضائع الموجودة في المخازن بعد أن تكون قد استلمت بحالة ظاهرية سليمة.
من الحجز والتي يتعذر تحديد قيمتها أو كميتها أو نوعها، دون أن يمنع ذلك من الملاحقة بجرم التهريب.
ش- البضاعة الناجية

ت- استرداد رسوم أو ضرائب لا تتجاوز قيمتها (500) دينار دون وجه حق.

المخالفة في القيمة أو العدد أو الوزن أو القياس أو الممشأ والمكتشفة لدى مركز جمرك الخروج.

ث- بيانات الترانزيت

تعديل

-200

المادة

100-25 دينار عن المخالفات التالية:-

فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب تفرض غرامة من

أ- التصريح على البيان بما يخالف الوثائق المرفقة به وتستوفي هذه الغرامة من المصرح.

طرود مقلدة مجموعة باي طريقة كانت في بيان الحمولة أو ما يقوم مقامه على أنها طرد واحد مع مراعاة أحكام
ب- ذكر عدة

المادة (60) من هذا القانون بشأن المستوعبات والطلبية والمقطورات.

من هذا القانون لدى الإدخال

43

ج- عدم تقديم بيان الحمولة أو ما يقوم مقامه والمستندات الأخرى المشار إليها في المادة

الإخراج. وكذلك التأخير في تقديم بيان الحمولة أو ما يقوم مقامه عن المدة المنصوص عليها في المادة ذاتها.
أو

د- عدم وجود بيان حمولة أصولي أو ما يقوم مقامه أو وجود بيان حمولة مغاير لحقيقة الحمولة.

بيان الحمولة من السلطات الجمركية في مكان الشحن في الأحوال التي يتوجب فيها هذا التأشير حسب أحكام
هـ- عدم تأشير
هذا القانون.

و- اغفال ما يجب إدراجه في بيان الحمولة أو ما يقوم مقامه.

عن طريق البريد لرزم مقلدة أو علب لا تحمل البطاقات الأصولية خلافا لأحكام الاتفاقيات البريدية العربية
ز- الاستيراد

والدولية ولنصوص القانونية الداخلية النافذة.

ح- الشروع بإسترداد رسوم أو ضرائب بدون وجه حق.

ط- كل مخالفه أخرى لأحكام هذا القانون والأنظمة والقرارات والتعليمات المنفذة له.

-201

المادة

التأخير في تقديم البضائع المرسله بالترانزيت او اعادة التصدير الى مكتب الخروج أو الى مكتب المقصد
تفرض عن مخالفات

5-10 دنانير عن كل يوم تأخير على أن لا تتجاوز الغرامة

الداخلي بعد انقضاء المهل المحددة لها في البيانات غرامة من
نصف قيمة البضاعة.

تعديل

-202

المادة

التأخير في اعادة البضائع المدخلة مؤقتا والمدخلة بقصد التصنيع بعد انقضاء المهل المحددة لها في البيانات
تفرض عن مخالفات

5-10 دنانير، عن كل اسبوع أو جزء منه على أن لا تتجاوز

1-10 دنانير باستثناء السيارات حيث تكون الغرامة من
غرامة من

الغرامة نصف قيمة البضاعة.

الفصل الرابع
القسم الاول-التهرب وعقوباته

203-

المادة

البضائع الى البلاد أو اخراجها منها بصورة مخالفة لتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية التهرب هو ادخال الاخرى كلياً أو جزئياً أو خلافاً لأحكام المنع والتقييد الواردة في هذا القانون أو في القوانين والأنظمة والرسوم والضرائب الاخرى ويستثنى من أحكام هذه المادة البضائع المشار اليها في المادة (197) من هذا القانون.

مبادئ

204-

المادة

يدخل في حكم التهرب بصورة خاصة ما يلي:-

أ- عدم التوجه بالبضائع عند الادخال الى أول مركز جمركي.

ب- عدم اتباع الطرق المحددة في ادخال البضائع واخراجها.

من السفن أو تحميلها عليها بصورة مغايرة للأنظمة على الشواطئ التي لا توجد فيها مراكز جمركية أو

ج- تفريغ البضائع

تحميلها أو تفريغها في النطاق الجمركي البحري.

من الطائرات أو تحميلها عليها بصورة غير مشروعة خارج المطارات الرسمية أو القاء البضائع أثناء النقل

د- تفريغ البضائع

الجوي مع مراعاة أحكام المادة (53) من هذا القانون.

في مكتب الادخال أو الاخراج عن البضائع الواردة أو الصادرة دون بيان حمولة ويدخل في ذلك ما يصحبه

هـ- عدم التصريح

المسافرون مع مراعاة أحكام المادة (197) من هذا القانون.

و- تجاوز البضائع في الادخال او الاخراج المراكز الجمركية دون التصريح عنها.

عنها في المركز الجمركي موضوعه في مخابئ بقصد اخفائها أو في فجوات أو فراغات لا تكون مخصصة

ز- اكتشاف بضائع غير مصرح

عادة لاحتواء مثل هذه البضائع.

التبديل في عدد الطرود وفي محتوياتها المقبولة في وضع معلق للرسوم المنصوص عليه في الباب السادس

ح- الزيادة أو النقص أو

والمكتشفة بعد مغادرة البضاعة مركز الادخال ويشمل هذا الحكم البضائع التي عبرت البلاد تهرباً أو دون

من هذا القانون

معاملة ويتحمل الناقل مسؤولية ذلك.

الاثباتات التي تحددها الدائرة لبراء بيانات الأوضاع المعلقة للرسوم المنصوص عليها في الباب السادس

ط- عدم تقديم

من هذا القانون.

من المناطق الحرة أو المخازن الجمركية أو المستودعات الى المنطقة الجمركية دون معاملة جمركية.

ي- اخراج البضائع

الكاذبة التي قصد منها استيراد أو تصدير بضائع ممنوعة معينة أو ممنوعة أو محصورة أو التي قصد منها

ك- تقديم البيانات

استيراد بضائع بطريق التلاعب بالقيمة لتجاوز مقادير المخصصات النقدية المحددة في النصوص النافذة.

أو قوائم كاذبة أو مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة بقصد التخلص من تأدية الرسوم الجمركية أو

ل- تقديم مستندات

198/أ، ج من

والضرائب الاخرى كلياً أو جزئياً أو بقصد تجاوز أحكام المنع أو الحصر، مع مراعاة ما ورد في المادة

الرسوم

هذا القانون.

حيازة البضائع الممنوعة المعينة أو الممنوعة أو المحصورة دون تقديم اثباتات تؤيد استيرادها بصورة نظامية.

م- نقل أو

ن- نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لضابطة النطاق الجمركي ضمن هذا النطاق دون مستند نظامي.
س- عدم اعادة استيراد البضائع الممنوع تصديرها والمصدرة مؤقتا لأي غاية كانت.
من القطارات أو تحميلها عليها بصورة مغايرة للانظمة في الأماكن التي لا توجد فيها مراكز جمركية أو

ع- تفريغ البضائع

تحميلها أو تفريغها في النطاق الجمركي.

تعديل مبادئ

القسم الثاني

المسؤولية الجزائية

205-

المادة

الجزائية في جرم التهريب توفر القصد، وتراعى في تحديد هذه المسؤولية النصوص الجزائية المعمول بها،
يشترط في المسؤولية

ولذلك يعتبر مسؤولا جزائيا:-

أ- الفاعلون الأصليون.

ب- الشركاء في الجرم.

ج- المتدخلون والمحرضون.

د- حائزوا المواد المهربة.

هـ- أصحاب وسائل النقل التي استخدمت في التهريب وسائقوها ومعاونوهم.

و- أصحاب أو مستأجرو المحلات أو الأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة أو المنتفعون بها.

القسم الثالث

العقوبات

206-

المادة

يعاقب على التهريب وما في حكمه وعلى الشروع في أي منهما بما يلي:-

عن (50) دينار ولا تزيد على (1000) دينار، وعند التكرار الحبس من شهر إلى ثلاث سنوات بالإضافة إلى

أ- بغرامة لا تقل

الغرامة المذكورة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ب- غرامة جمركية بمثابة تعويض مدني للدائرة على النحو التالي:-

1- من ثلاثة أمثال القيمة إلى ستة أمثال القيمة عن البضائع الممنوعة المعينة.

2- من مثلي القيمة إلى ثلاثة أمثال القيمة اضافة للرسم عن البضائع الممنوعة أو المحصورة.

إلى أربعة أمثال الرسم عن البضائع الخاضعة للرسم إذا لم تكن ممنوعة أو محصورة على أن لا تقل عن

3- من مثلي الرسم

نصف قيمتها.

25-100 دينار عن البضائع غير الخاضعة إلى أية رسوم أو ضرائب ولا تكون ممنوعة أو محصورة.

4- من

موضوع التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها مشتملة على الرسوم عند عدم حجزها أو نجاتها من الحجز.

ج- مصادرة البضائع

50% من قيمة البضائع

د- الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب أو بغرامة لا تزيد على

لا تزيد على قيمة واسطة النقل وذلك فيما عدا السفن والطائرات والقطارات مالم تكن قد أعدت أو استؤجرت

المهربة بحيث

لهذا الغرض أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها أو نجاتها من الحجز.

مبادئ

207-

المادة

لمدير أن يقرر مصادرة البضائع المحجوزة في حالة فرار المهربين أو عدم الاستدلال عليهم.

الفصل الخامس

الملاحقات

القسم الأول:- الملاحقة الادارية

قرارات التحصيل والتغريم
208-

المادة

أو من يفوضه أن يصدر قراراً من أجل المطالبة بالرسوم والضرائب والغرامات التي تقوم الدائرة بتحصيلها أ- يجوز للمدير

هذه المبالغ ثابتة المقدار مستحقة الاداء بموجب تعهدات مكفولة أو تعهد تسوية صلحية أو قرار محكمة قطعي على ان تكون

وعلى المكلف مراجعة الدائرة لتسوية المطالبة، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه القرار.

تحصيل من أجل استيفاء الرسوم والضرائب والغرامات المطالب بها اذا لم يتم المكلف بالمراجعة خلال ب- للمدير اصدار قرار

المدة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

على قرارات التحصيل لدى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ، غير أن ذلك لا يوقف ج- للمكلف الاعتراض

25% من المبالغ المطالب بها على سبيل التأمين أو قدم كفاله بنكية بها. التنفيذ الا اذا دفع المعترض

209-

المادة

أ- تفرض الغرامات المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا الباب بقرار من المدير أو من يفوضه.

ب- يبلغ المخالف بالذات أو من يمثله بالغرامة المفروضة عليه بموجب اشعار خطي أو بالبريد المسجل. وعلى المخالف دفع الغرامات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه بها أو رفض التوقيع على اشعار التبليغ.

مبادئ

210-

المادة

من هذا القانون خلال المدة المحددة فيها.

209

أ- يجوز الاعتراض لدى الوزير على قرارات التغريم الصادرة بمقتضى المادة

وللوزير تثبيت قرار التغريم أو إلغاؤه أو تخفيض الغرامة اذا تبين له ما يبرر ذلك.

الوزير الذي يصدره بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة قابلاً للطعن لدى المحكمة الجمركية خلال ثلاثين يوماً ب- يكون قرار

عندما تتجاوز الغرامة المفروضة مضافة الى قيمة البضائع المصادرة ان وجدت (500) دينار وللمحكمة أن من تاريخ تبليغه

تؤيد أو تعدل الغرامة أو تلغيها.

مبادئ

القسم الثاني

الملاحقة القضائية بالنسبة لجرائم التهريب

211-

المادة

لا يجوز تحريك الدعوى في جرائم التهريب الا بناء على طلب خطي من المدير أو من يقوم مقامه عند غيابه.

القسم الثالث

سقوط حق الملاحقة

التسوية بطريقة المصالحة

212-

المادة

أو من يفوضه عقد التسوية الصلحية في جرائم التهريب او ما في حكمه سواء قبل اقامة الدعوى أو خلال النظر أ- للوزير

البدائي وذلك مع جميع المسؤولين عن التهريب أو مع بعضهم عن كامل الجرم وضمن الشروط الواردة في فيها وقبل صدور الحكم

عقد المصالحة.

من المدير أن يتجاوز عن أية مخالفة أو جرم تهريب أو ما في حكمه قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها
ب- للوزير بتنسيب
البدائي عند وجود أسباب مبررة، والتي لا تتجاوز مقدار الغرامات المقرره لها (500) دينار. وفي جميع
وقبل صدور الحكم
الأحوال لا تكون من الاسباب المبررة الا ما كان متصلا بقضايا المسافرين بما يتعلق باستعمالهم الشخصي.
ج- للوزير بتنسيب من المدير أن يتجاوز عن القضايا الجمركية المتعلقة بمعاملات الجهات الرسمية.
213-
المادة

عند عقد التسوية الصلحية الاستعاضة عن الجزاءات والغرامات الجمركية المنصوص عليها في المادة
أ- للوزير أو من يفوضه
من هذه القانون بما يلي:-
206

50% من الحد الأدنى لتعويض المدني.

1- غرامة جمركية لا تقل عن
2- مصادرة البضائع الممنوعة المعينة والبضائع الممنوع استيرادها أو تصديرها.
الصلحية اعادة البضاعة المحجوزة واستيفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المتوجبة
3- يجوز أن يتضمن عقد التسوية
عن البضائع المسموح باستيرادها أو تصديرها أو البضائع المحصور استيرادها شريطة موافقة جهة الحصر.
20%
يتضمن عقد التسوية الصلحية اعادة وسائط النقل والمواد التي استخدمت في التهريب لقاء غرامة لا تقل عن
4- يجوز أن

50% من قيمة واسطة النقل.

من قيمة البضاعة المهربة ولا تزيد على

ب- على الوزير أن يصدر دليلا لتسويات الصلحية على ان ينشر في الجريدة الرسمية.
مبادئ

214-

المادة

تسقط الدعوى عند اجراء المصالحة عليها.

الفصل السادس

المسؤولية والتضامن

215-

المادة

المخالفة كما تترتب المسؤولية المدنية في جرائم التهريب بتوافر أركانها الا أنه يعفى من المسؤولية من أثبت
أ- تتكون

قوة قاهرة وكذلك من أثبت أنه لم يقدم على ارتكاب أي فعل من الافعال التي كونت المخالفة أو جريمة التهريب
أنه كان ضحية

أو تسببت في وقوعها أو أدت الى ارتكابها.

اضافة الى مرتكبي المخالفات وجرائم التهريب كفاعلين أصليين، المتدخلين وأصحاب البضاعة موضوع

ب- تشمل المسؤولية المدنية

التهريب والشركاء والممولين والكفلاء والوسطاء والموكلين والمتبرعين والناقلين والحائزين والمنتفعين
المخالفة أو جريمة

ومرسلي البضائع كـمَّا في حدود مسؤوليته في وقوع الفعل.

216-

المادة

المحلات والاماكن الخاصة التي تودع فيها البضائع موضوع المخالفة أو جريمة التهريب مسؤولين عنها.

يعتبر مستثمروا

والاماكن العامة وموظفوها وكذلك أصحاب وسائط نقل الركاب العامة وسائقوها ومعاونوهم فهم مسؤولون
أما مستثمروا المحلات

علمهم بوجود البضائع موضوع المخالفة أو التهريب و عدم وجود مصلحه مباشرة أو غير مباشرة لهم بذلك.
مالم يثبتوا عدم

217-

المادة

بالصفة ذاتها التي يسأل بها الملتزمون الاصليون من حيث دفع الرسوم والضرائب والغرامات وغيرها
يكون الكفلاء مسؤولين
من المبالغ المتوجبة بحدود كفالاتهم.

218-

المادة

مسؤولا عن المخالفات التي يرتكبها هو أو أي من مستخدمي المفوضين من قبله في البيانات الجمركية،
يكون المخلص الجمركي
تؤدي إلى جرائم التهريب فللمحكمة الفصل فيها وتحديد المسؤولية، اما التعهدات المقدمة في البيانات
فإذا كانت تلك المخالفات
الجمركية فلا يسأل عنها الا اذا تعهد المخلص بها أو كفل متعديها.

219-

المادة

وأرباب العمل وناقلوا البضائع مسؤولين عن أعمال مستخدميهم وجميع العاملين لمصلحتهم فيما يتعلق
يكون أصحاب البضائع
التي تستوفيها الدائرة والغرامات والمصادرات المنصوص عليها في هذا القانون والنتيجة عن تلك الاعمال.
بالرسوم والضرائب

220-

المادة

الورثة مسؤولون عن أداء المبالغ المترتبة على المتوفي في حدود نصيب كل منهم من التركة.

221-

المادة

والغرامات المقررة أو المحكوم بها بالتضامن والتكافل من المخالفين أو المسؤولين عن التهريب وذلك
تحصل الرسوم والضرائب
في قانون تحصيل الاموال الاميرية، وتكون البضائع ووسائل النقل عند وجودها أو حجزها ضمنا لاستيفاء
وفقا لاصول المتبعة
المبالغ المطلوبة.

الفصل السابع

انشاء المحاكم الجمركية واصول المحاكمات لديها

المادة 222-

تسمى (محكمة الجمارك البدائية) تؤلف من رئيس وعدد من القضاة يعينهم المجلس القضائي من القضاة
أ- تنشأ محكمة بداية

العاملين في الجهاز القضائي.

ب- تختص محكمة الجمارك البدائية بالنظر فيما يلي:-

1- جرائم التهريب وما يدخل في حكمه وفقا لاحكام هذا القانون.

التي ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون وقوانين الاستيراد والتصدير وقانون تشجيع الاستثمار وقانون

2- الجرائم والمخالفات

الضريبة العامة على المبيعات والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها.

الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية التي ترتبط بها المملكة وفي أي خلاف يقع مهما كان نوعه

3- الخلافات

يتعلق بتطبيق القوانين والانظمة المذكورة في البند (2) من هذه الفقرة.

4- الاعتراضات المقدمة على قرارات التحصيل عملا باحكام المادة (208) من هذا القانون.

5- الطعون المقدمة على قرارات التعرير وفقا لاحكام المادة (210) من هذا القانون.

الاشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في البندين (1) و (2) من هذه الفقرة

6- توقيف وتخلية سبيل

قد وردت الى المحكمة بعد يجوز لرئيس المحكمة ان يطلب من أي شخص اتهم بموجب هذا القانون أن يقدم وفي الحالات التي لم تكن القضية كفالة لضمان حضوره للمحكمة والا يقرر توقيفه حتى تنتهي القضية أو يقدم تلك الكفالة (0) البضائع المحجوزة في القضايا المنظورة لديها لقاء كفالة مصرفية تعادل قيمة هذه البضائع وكذلك الافراج 7- الافراج عن وسائل النقل المحجوزة بعد وضع اشارة الحجز عليها لدى الدوائر المختصة. ج- تتعقد محكمة الجمارك الابتدائية من قاض منفرد. د - تعقد محكمة الجمارك الابتدائية جلساتها في عمان او في أي مكان اخر تراه داخل المملكة. تعديل مبادئ

223-

المادة

تسمى (محكمة الجمارك الاستئنافية) تؤلف من رئيس وعدد من القضاة يعينهم المجلس القضائي من القضاة أ- تنشأ محكمة استئناف

العاملين في الجهاز القضائي.

الجمارك الاستئنافية بالنظر في الطعون التي تقدم على القرارات او الاحكام الصادرة عن محكمة الجمارك ب- تختص محكمة

الابتدائية.

محكمة الجمارك الاستئنافية من هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة وتصدر قراراتها أو أحكامها بالاجماع أو بالاكثرية (0) ج- تتعقد

د- تعقد محكمة الجمارك الاستئنافية جلساتها في عمان أو في أي مكان آخر تراه داخل المملكة.

القرار او الحكم الصادر عن محكمة الجمارك الابتدائية ثلاثون يوماً ابتداء من اليوم التالي لتاريخ تفهيمه هـ- مدة استئناف

إذا كان وجاهيا ومن اليوم التالي لتاريخ تبليغه اذا كان بمثابة الوجاهي او وجاهيا اعتباريا. تعديل مبادئ

224-

المادة

الجمارك الاستئنافية في الطعون المقدمة اليها تدقيقا في القضايا التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف دينار تنظر محكمة

، ويجوز لها النظر في اية قضية مهما بلغت قيمتها مرافعة لاي سبب تراه بقرار تصدره لهذه الغاية تدقيقا. ومرافعة في القضايا الأخرى

تعديل مبادئ

225-

المادة

الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الجمارك الاستئنافية في الدعوى الجزائية والحقوقية الطعن لدى أ- تقبل

محكمة التمييز في الحالاتين التاليتين:-

1- اذا كانت قيمة الدعوى الجمركية وبديل المصادرات لا تقل عن خمسة الاف دينار.

في الدعوى الأخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة واذنت 2- اذا كان الخلاف

محكمة الجمارك الاستئنافية أو محكمة التمييز بذلك وفقاً لأحكام الفقرات (ب ، ج ، د) من هذه المادة.

الاذن بالتمييز الى محكمة الاستئناف خلال عشرة ايام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم الاستئنافي ب- يقدم طلب

إذا كان وجاهيا ومن اليوم التالي لتاريخ تبليغه اذا كان بمثابة الوجاهي او وجاهيا اعتباريا.

محكمة الجمارك الاستئنافية منح الاذن بالتمييز يحق لطالبه تقديم طلب منح الاذن الى رئيس محكمة التمييز ج- اذا رفضت

وذلك خلال عشرة ايام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه قرار الرفض.

منح الاذن بالتمييز من محكمة الجمارك الاستئنافية او من رئيس محكمة التمييز يترتب على طالب التمييز تقديم د- في حالة

لائحة التمييز خلال عشرة ايام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه قرار منح الاذن.
تعديل مبادئ

226

المادة

او الحكم الاستئنافي ثلاثون يوما من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهيا ومن اليوم التالي
مدة تمييز القرار

لتاريخ تبليغه اذا صدر بمثابة الوجيه او وجاهيا اعتباريا.

تعديل

أحكام متفرقة

-227

المادة

النيابة العامة الجمركية مدعي عام أو أكثر يعينه الوزير من موظفي الدائرة المحققين ممن لهم خدمة في
أ- يمارس وظيفة

لا تقل عن خمس سنوات لقيام بهذه الوظيفة، وله حق التحقيق والمرافعة واستئناف وتمييز الاحكام الصادرة
الدائرة مدة

عن المحاكم الجمركية.

في أي قانون آخر، تعتبر خدمة كل من أشغل عضو محكمة جمركية أو مدعي عام لدى النيابة العامة الجمركية
ب- بالرغم مما ورد

سنتين متتاليتين قبل أو بعد نفاذ أحكام هذا القانون خدمة قضائية كاملة لغايات قانون نقابة المحامين النظاميين
لمدة

وقانون استقلال القضاء.

مبادئ

-228

المادة

المطالبة لدى المحاكم الجمركية بالنسبة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى لبضائع ما زالت
لا تقبل دعاوى منع

في حوزة الدائرة وقيد التخليص عليها.

229

المادة

عام الجمارك ومحكمة الجمارك البدائية ومحكمة الجمارك الاستئنافية ومحكمة التمييز فيما لم يرد عليه
يطبق كل من مدعي

الاحكام الواردة في كل من قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون اصول المحاكمات المدنية وذلك فيما
نص في هذا القانون

لا يتعارض مع احكام هذا القانون()

تعديل

التبليغات

230

المادة

الاحكام الخاصة في هذا القانون تنظم وتبلغ الاوراق القضائية وجميع الاوراق والقرارات الصادرة بموجبه من
مع مراعاة

ورجال ضابطتها العدلية وفق الاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية وقانون اصول
قبل موظفي الدائرة

المحاكمات الجزائية.

تعديل

-231

المادة

عن الدعاوى المدنية المقامة أمام المحاكم الجمركية في جميع درجات المحاكمة وانواعها وفقاً لاحكام

أ- تستوفى الرسوم

نظام رسوم المحاكم النافذ المفعول وكأنها دعاوى مدنية بالمعنى المبين بالنظام المذكور. في أي قانون آخر، لا تسمع أي دعوى ضد الخزينة لدى المحاكم الجمركية الا اذا كان المدعي قد قام بإيداع

ب- بالرغم مما ورد

25% من المبالغ المطلوبة منه بما في ذلك الرسوم والغرامات، أو المبلغ المعترف به تأمين نقدي أو كفالة مصرفية تعادل

من قبله ايهما أكثر

تعديل مبادئ

الفصل الثامن

تنفيذ الأحكام وقرارات التحصيل والتغريم

232-

المادة

والتغريم والاحكام الصادرة في القضايا الجمركية بعد اكتسابها الدرجة القطعية بجميع وسائل التنفيذ

أ- تنفذ قرارات التحصيل

المكلفين المنقولة أو غير المنقولة وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية، وعلى الوزير القاء الحجز على

على أموال

ما يكفي من تلك الاموال لتسديد المبالغ المطلوبة.

الصلاحيات المخولة الى الحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في القانون

ب- يمارس المدير جميع

المذكور.

مبادئ

233-

المادة

يؤد المحكوم عليه الجزاء النقدي المحكوم به عليه يحبس في مقابل كل (دينارين) أو كسورها يوماً واحداً على

أ- اذا لم

سنة واحدة، وفي حالة عدم النص في قرار المحكمة على استبدال الجزاء النقدي بالحبس عند عدم دفعه

أن لا تتجاوز مدة الحبس

فيتم ذلك الاستبدال بقرار من النيابة العامة الجمركية.

أصل الجزاء النقدي بالنسبة التي حددها الحكم كما ورد في الفقرة الاولى من هذه المادة كل أداء جزئي قبل

ب- يحسم من

الحبس أو في اثناؤه وكل مبلغ تم تحصيله.

عليه في هذه المادة لا يؤثر في حق الدائرة بالرسوم والغرامات المترتبة على المخالفين أو المسؤولين

ج- أن الحبس المنصوص

وبالمصادرات المقررة وتعتبر الغرامات الجمركية المحكوم بها في جميع الأحوال بمثابة تعويض مدني للدائرة

عن التهريب

وتحصل بالطريقة التي تحصل بها الاموال الاميرية.

مبادئ

234-

المادة

الحبس ومذكرات الاحضار الصادرة عن المراجع المختصة وتبليغ الاخطارات بواسطة موظفي الدائرة ورجال

يجوز تنفيذ قرارات

ضابقتها.

مبادئ

235-

المادة

الدائرة من جميع نفقات التنفيذ ومن تقديم الكفالة أو التأمين في جميع الأحوال التي يفرض فيها القانون ذلك.

تعفى

مبادئ

الباب الرابع عشر

بيع البضائع

236-

المادة

أن تبيع البضائع المحجوزة من حيوانات أو بضائع قابلة للتلف أو التسرب أو كانت في حالة من شأنها أن تؤثر أ- للدائرة

في سلامة البضائع الأخرى أو المنشآت الموجودة فيها.

المدير أو من يفوضه بيع البضائع المحجوزة التي تتعرض لنقصان قيمتها بشكل ملحوظ وتنفيذا لهذه المادة

ب- ويجوز بترخيص من

محضر تثبت فيه حالة البضاعة والأسباب الداعية لبيعها دون الحاجة إلى انتظار صدور حكم من المحكمة

يتم البيع استنادا إلى

المختصة على أن يشعر صاحب البضاعة كل ما أمكن ذلك.

الحكم فيما بعد وكان يقضي بإعادة هذه البضاعة إلى أصحابها دفع لهم ثمن البضاعة المبيعة بعد اقتطاع أي

فاذا صدر هذا

رسوم أو ضرائب مستحقة عليها.

237-

المادة

للدائرة أن تبيع ما يلي:-

في المخازن أو في ساحات الحرم الجمركي وأرصفته بعد مضي ثلاثة أشهر على تخزينها وتطبق هذه الأحكام

أ- البضائع الموجودة

على الودائع التي يتركها المسافرون في المراكز الجمركية.

في مخازن وساحات الهيئات المستثمرة بعد انتهاء المهل المحددة بموجب أحكام قوانين وأنظمة تلك الهيئات.

ب- البضائع الموجودة

من الأنواع المبينة في الفقرة (أ) من المادة (236) من هذا القانون عندما تكون موجودة في الحرم الجمركي

ج- البضائع

إذا ظهرت عليها بوادر المرض أو الفساد أو الأضرار بسلامة البضائع الأخرى أو المنشآت على أن يثبت ذلك

خلال مهلة الحفظ

يخطر أصحاب البضائع أو من يمثلهم إذا أمكن ذلك والاباعلان يعلق في المركز الجمركي المختص وذلك قبل

بموجب محضر وعلى أن

البيع.

مبادئ

238-

المادة

تتولى الدائرة أيضا بيع ما يلي:-

والمواد ووسائط النقل التي أصبحت ملكا نهائيا لها نتيجة حكم أو تسوية صلحية أو تنازل خطي أو بالصادرة

أ- البضائع

وفقا للمادة (207) من هذا القانون أو التي آلت ملكيتها للدائرة لأي سبب قانوني آخر.

من المستودعات العامة والخاصة ضمن المهل القانونية والتي تباع وفقاً لأحكام المواد (112)،(119)

ب- البضائع التي لم تسحب

من هذا القانون.

ج- البضائع والمواد التي لم يعرف أصحابها ولم يطالب بها أحد خلال مهلة الحفظ.

مبادئ

239-

المادة

لا تتحمل الدائرة أي مسؤولية بالاعطال أو الضرر عن البضائع التي تقوم ببيعها بموجب أحكام المواد

(236،237،238) من هذا القانون إلا إذا ثبت أنها ارتكبت خطأ بينا في اجراء عملية البيع.

مبادئ

240-

المادة

المنصوص عليها في المواد (236)، (237)، (238) من هذا القانون على ما يجوز بيعه من البضائع المنوعة
أ- تطبق أحكام البيع
أو المحصورة.
الفقرة (ب) من المادة (248) من هذا القانون تجري عمليات البيع المنصوص عليها في هذا الباب بالمزاد
ب- مع مراعاة أحكام
العلنى ووفقا للشروط والقواعد التي تحدد بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية.
ووسائط النقل خاصة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عدا رسمي الدلالة والبلديات
ج- تباع البضائع والمواد
الذين يتحملها المشتري.

241-

المادة

أ- يوزع حاصل البيع وفقا للترتيب التالي:-

- 1- نفقات عملية البيع.
 - 2- النفقات التي صرفتها الدائرة من أي نوع كانت.
 - 3- الرسوم الجمركية.
 - 4- الرسوم والضرائب الأخرى وفق أسبقيتها في تاريخ صدور التشريع الخاص بها.
 - 5- نفقات الحفظ في المخازن الجمركية والمستودعات من فتح وتغليف ونقل وعتالة وغيرها.
 - 6- رسم التخزين.
 - 7- أجره النقل (الناولون) عند الاقتضاء.
- المتبقي من حاصل بيع البضائع المسموح باستيرادها في يوم البيع بعد اقتطاع المبالغ المنصوص عليها في
ب- بودع الرصيد
هذه المادة أمانة لدى الدائرة ولأصحاب العلاقة أن يطالبوا باستردادها خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع والا
الفقرة (أ) من
أصبح حقا لخزينة.
تكون ممنوعة أو غير مسموح باستيرادها فيصبح الرصيد المتبقي من حاصل بيعها حقا لخزينة وأما البضائع
ج- أما البضائع التي
أكانت من الأنواع المنوعة أو المحصورة أو المسموح باستيرادها والتي تباع نتيجة لتسوية صلحية أو قرار
الأخرى سواء
أو حكم قضائي صدر في جريمة تهريب فيوزع الرصيد المتبقي وفقا لأحكام المادة (242) من هذا القانون.

تغريم

242-

المادة

الجمركية وقيمة المواد والبضائع ووسائط النقل المصادرة بعد خصم النفقات والضرائب والرسوم إلى
تؤول مبالغ الغرامات
على ان يقتطع منها الثلث لدفع الأكراميات التي يجوز توزيعها وفق تعليمات يصدرها الوزير بناء على تنسيب
خزينة الدولة
المدير على ان يراعى في توزيعها جهود العاملين المباشرة في تحقيقها.

243-

المادة

لا تحصل فيها غرامات أو تعويضات أو عندما تكون هذه الغرامات أو التعويضات زهيدة ولا يكون في استطاعة
في الحالات التي
المخبرين والحاجزين للوزير أن يأذن خلافا لأحكام المادة (242) من هذا القانون بتوزيع حاصل بيع البضائع
الدائرة أن تكافئ
ووسائط النقل بالطريقة التي يراها بناء على اقتراح المدير بما يتفق والنسبة المبينة في المادة السابقة أو
المصادرة
بدفع مبلغ من الخزينة يحدده الوزير بموافقة مجلس الوزراء.
الباب الخامس عشر

امتياز دائرة الجمارك

244-

المادة

جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي تكلف بتحصيلها وكذلك الغرامات والتعويضات تتمتع الدائرة من أجل تحصيل والاسترداد بامتياز عام على أموال المكلفين المنقولة وغير المنقولة حتى حالة الإفلاس وبالأفضلية على والمصادر
عدا المتعلقة منها بصيانة المواد ومصاريف القضاء التي يقدمها الآخرون والديون التي لها امتياز عام على جميع الديون
الأموال المنقولة.

مبادئ

الباب السادس عشر

التقادم

245-

المادة

وقت أن الرسوم والغرامات المتوجبة بموجب هذا القانون على أية بضاعة لم تستوف أو انها استوفيت بنقص أ- اذا ظهر في أي من الأسباب فتحصل الدائرة الرسوم والغرامات أو النقص الحاصل وفق أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية وذلك لأي سبب
النافذ خلال ثلاث سنوات من تاريخ انجاز البيان.
- لا تسمع أي مطالبة أو دعوى باسترداد رسوم أو ضرائب أو غرامات مضي على تأديتها أكثر من ثلاث سنوات.
ب

النقدية على اختلاف أنواعها فتحول حكما وبصورة نهائية الى الخزينة اذا لم يقم أصحاب العلاقة بتقديم ج- وأما التأمينات

الشروط المطلوبة التي تمكن من تحديد وضع هذه التأمينات وذلك خلال المهل المحددة في هذا القانون.
المستندات وانجاز

لا يجوز المطالبة بالرصيد المتبقي عما تم تحويله الى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بعد وفي جميع الأحوال

مضي ثلاث سنوات على تاريخ دفع مبالغ التأمين الا اذا كان التأخير ناجما عن الدائرة.
د- لا تسري أحكام الفقرتين السابقتين على التأمينات المدفوعة لغايات تقديم الدعاوى بمقتضى هذا القانون.

مبادئ

246-

المادة

السجلات والايصالات والبيانات والمستندات الأخرى العائدة لأي سنة بعد مضي خمس سنوات على انتهائها أو للدائرة اتلاف

منها ولا تكون ملزمة بإبرازها بعد انقضاء تلك المدة لأي جهة من الجهات أو اعطاء أي نسخ أو صور منها.
على الانتهاء

247-

المادة

العام في الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الفعل أ- تسقط دعوى الحق

اذا لم تجر ملاحقة بشأنه.

بها بموجب هذا القانون اذا لم تنفذ بمضي خمس سنوات في الحكم الوجيه من تاريخ صدوره وفي الحكم ب- تسقط العقوبة المحكوم

الغيابي من تاريخ تبليغ المحكوم عليه.

ج- تسري أحكام التقادم والمهل المنصوص عليها في القانون المدني على حقوق الدائرة المالية.
مبادئ

الباب السابع عشر

أحكام عامة

-248

المادة

يستثنى الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة من بعض الاجراءات تسهيلا لأعمالها بما
أ- يحق للوزير أن
قبول قيمة البضائع التي تستوردها والمبينة في الفواتير (القوائم) مضافا إليها أجور النقل والتأمين وأي نفقات
في ذلك
عملية الاستيراد شريطة أن لا يؤدي هذا الاستثناء الى المساس بالرسوم والضرائب المتوجبة وفقا للقوانين
أخرى تقتضيها
المعمول بها سواء كان ذلك بالاعفاء أو بالتأثير في نسبتها.
من المدير بيع البضائع التي أصبحت حقا لخزينة للوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة التابعة
ب- للوزير بالتنسيق
للحكومة بالمبلغ الذي يراه مناسباً أو التنازل عنها لها بدون مقابل بقرار من مجلس الوزراء بالتنسيق منه.
المادة 249
مسافر وعن كل مركبة يغادر اي منهما المملكة بطريق البر أو البحر ويحدد مقدار هذا البديل وشروط استيفائه
يستوفى بدل خدمة عن كل

0

والجهة المخولة بقبضه وحالات الاعفاء منه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية
تعديل

250

المادة

وتعديلاته :-

1994

على الرغم مما ورد في قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (6) لسنة
البضائع الواردة التي ارتكبت بشأنها مخالفة جمركية أو جرم تهريب وما في حكمه المنصوص عليها في هذا
أ؟- تسري احكام هذا القانون على

0

القانون ونجم عن اي منها ضياع في الضريبة العامة او الضريبة الخاصة على المبيعات
الاجراءات المتعلقة بأي مخالفة جمركية او جرم تهريب وما في حكمه من حيث اجراءات التسوية الصلحية او
ب؟- تتولى الدائرة القيام بجميع

0

الملاحقة القضائية او الملاحقة الادارية واي صلاحيات واجراءات اخرى منصوص عليها في هذا القانون
الجمارك الاستئنافية بالنظر في جميع الدعاوى المقامة وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك
ج؟- تختص محكمة الجمارك الابتدائية ومحكمة
فيها والتي كانت تدخل قبل نفاذ احكام هذا القانون ضمن اختصاص محكمة البداية الضريبية ومحكمة الاستئناف
تلك التي تكون الدائرة طرفاً
الضريبية .

لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة والتي تكون دائرة ضريبة الدخل والمبيعات طرفاً فيها والمنظورة بتاريخ

د- تحال جميع الدعاوى المقامة وفقاً

سريان احكام هذا القانون ، ما لم تكن معدة لفصل ، وذلك على النحو التالي :-

0

لدى محكمة البداية الضريبية الى محكمة الجمارك الابتدائية لمتابعة السير فيها من النقطة التي وصلت اليها
1- تلك التي

0

محكمة الاستئناف الضريبية الى محكمة الجمارك الاستئنافية لمتابعة السير فيها من النقطة التي وصلت اليها
2- تلك التي لدى

0 2009

- هذه المادة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (29) لسنة
هـ- تسري احكام
تعديل
-251
المادة
أ- لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.
ب- تنشر التعليمات الصادرة بموجب أحكام هذا القانون في الجريدة الرسمية.
-252
المادة
والتعديلات التي أدخلت عليه، على أن تبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة
1962
أ- يلغى قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة
سارية المفعول الى ان يتم
1983
بموجبه وكذلك الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى قانون الجمارك المؤقت رقم (16) لسنة
الغاؤها او تعديلها بموجب احكام هذا القانون خلال مدة اقصاها ستة اشهر.
والتقانون المؤقت
1962
ب- تبقى القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بمقتضى احكام قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة
سارية المفعول الى أن يتم الغاؤها او تجديدها خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ نفاذ القانون.
1983
رقم (16) لسنة
ج- تلغى احكام أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع أحكام هذا القانون.
تفسير
-253
المادة
رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

Source: World Intellectual Property Organization
<http://www.wipo.int>